

أثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية

## The Impact of Integrated Audit in Developing Risk Management in the Kuwaiti Industrial Companies

إعداد الطالب

عبد الرزاق خلف عبدالله

إشراف

الاستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الاعمال

جامعة عمان العربية

2013

## التفويض

أنا عبد الرزاق خلف عبدالله أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

الاسم: عبد الرزاق خلف عبدالله


التوقيع: 

التاريخ: 2013 / 9 / 3

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة  
المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية "

وأجيزت بتاريخ 3 / 9 / 2013

التوقيع	اسم	لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	أعضاء لجنة المناقشة عضواً ومشرفاً
	الدكتور محمد شبيطة	عضواً
	الأستاذ الدكتور منصور إبراهيم السعيدة	رئيساً خارجياً

## شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة حيث قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

ويسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عمان العربية والإداريين فيها، وكذلك للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالأستاذ الدكتور منصور السعايدة والدكتور محمد شبيطة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء أعضاء عينة الدراسة من مدراء الإدارات المختلفة، ورؤساء الأقسام، والموظفين من غير رتبة مدير أو رئيس قسم، ومراجعي الحسابات في الشركات الصناعية الكويتية لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة وطننا العزيز الكويت.

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

إلى وطني العزيز الكويت

وإلى

الإنسانة صاحبة القلب الكبير التي منحت حياتي الثقة والأمل بمستقبل مشرق

والدتي الغالية

الإنسان الذي أعطى الكثير ولم ينتظر الشكر رجل المواقف العظيمة والشامخة والكرم

والدي الحبيب

أم أطفالي الغالية باعثة العزم والتصميم الناظرة بعيون الأمل إشراقة الصباح

زوجتي الحبيبة

زينة الحياة وبلسمها وبراعم شوقها الذين قرأت بعيونهم كلمات جدت آمالي في الحياة

أبنائي وبناتي

الذكريات وأحلام الطفولة الجميلة وعنوان الوفاء اهدبيهم محبتي وإخلاصي ووفائي

أشقائي وشقيقتي

الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

## المحتويات

د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	المحتويات
ح.....	قائمة بالجداول
ي.....	قائمة بالأشكال
ك.....	الملخص باللغة العربية
ل.....	الملخص باللغة الانجليزية
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2.....	1-1 المقدمة
3.....	2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها
5.....	3-1 فرضيات الدراسة
6.....	4-1 إتمودج الدراسة
6.....	5-1 أهمية الدراسة
7.....	6-1 التعريفات الإجرائية
9.....	7-1 حدود الدراسة
10.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
11.....	المبحث الأول: الإطار النظري
11.....	1-2 تمهيد
12.....	2-2 مفهوم مراجعة الحسابات
14.....	3-2 أهداف مراجعة الحسابات
15.....	4-2 طبيعة المراجعة المتكاملة
16.....	5-2 تطور المراجعة المتكاملة
19.....	6-2 تنفيذ المراجعة المتكاملة ودوافع الالتزام بها
21.....	7-2 مفهوم المخاطرة
22.....	8-2 العوامل المؤثرة في المخاطر

23	9-2 كيفية إدارة المخاطرة.....
25	11-2 التعامل مع المخاطر .....
26	12-2 مجالات المخاطر .....
30	المبحث الثاني: الدراسات السابقة .....
30	اولا: الدراسات باللغة العربية.....
36	ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية.....
42	ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .....
43	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة) .....
44	1-3 طبيعة الدراسة .....
44	2-3 مجتمع الدراسة والعينة .....
46	3-3 أساليب جمع البيانات .....
47	4-3 أداة جمع البيانات .....
47	5-3 صدق وثبات أداة القياس.....
49	6-3 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات .....
50	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات.....
51	1-4 خصائص عينة الدراسة .....
53	2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
62	3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة .....
73	الفصل الخامس النتائج والتوصيات .....
74	1-5 النتائج.....
76	2-5 التوصيات .....
78	قائمة المراجع .....
87	الملاحق.....

## قائمة بالجدول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
63	عينة الدراسة ووحدة المعاينة	الجدول (1-3)
66	قيمة معامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha ) للاتساق الداخلي للمتغيرات المستقلة والتابعة	الجدول (2-3)
71	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي	الجدول (1 -4)
72	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة بالسنوات	الجدول (2 -4)
73	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية	الجدول (3 -4)
74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي)	الجدول (4 -4)
77	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة)	الجدول (5 -4)
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تطوير إدارة المخاطر	الجدول (6 -4)
83	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Regression ) لتأثير إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر	الجدول (7 -4)
84	نتائج تحليل التباين (Anova) لأثر إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر	الجدول (8 -4)



85	نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية	الجدول (4- 9)
87	نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية	الجدول(4- 10)
88	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Regression ) لتأثير الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر	الجدول(4- 11)
89	نتائج تحليل التباين (Anova) لأثر الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر	الجدول(4- 12)
90	نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية	الجدول(4- 13)
92	نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية	الجدول(4- 14)
93	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى التأهيل العلمي	الجدول(4- 15)
94	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى عدد سنوات الخبرة	الجدول(4- 16)
95	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الشهادات المهنية	الجدول(4- 17)

## قائمة بالأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
8	نموذج الدراسة	الشكل (1-1)

## الملخص باللغة العربية

أثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية

إعداد: عبد الرزاق خلف عبدالله

إشراف: الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الكويتية، وقد اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، ولتحقيق هذا الهدف تعامل الباحث مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام استبانة وزعت على عينة الدراسة والتي شملت ( 83 ) مستجيباً يعملون في هذه الشركات، وتم معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من اتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية. كذلك تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية

وعلى ضوء هذه النتائج أمكن الوصول إلى توصيات أهمها: التأكيد على أهمية المراجعة المتكاملة في عمل المراجع الخارجي لاتساع نطاقها وشمولها مهام إضافية في عمل المراجع ولأثرها الواضح على تطوير إدارة المخاطر، والتأكيد على أهمية قيام المراجع بالإجراءات التنظيمية والخطوات والأساليب المدروسة للخروج برأي فني محايد حول مدى عدالة تمثيل القوائم المالية، ومدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لتأثيرها الواضح على تطوير إدارة المخاطر.

## Abstract

### **The Impact of Integrated Audit in Developing Risk Management in the Kuwaiti Industrial Companies**

**Prepared by:**

**Abdulraziq Khalaf Abdullah**

**Supervisor**

**Prof.Dr.Basheer Abdadeem Al-Ban 'a**

This study aimed at knowing the effect of integrated auditing on the

development of risks management in the Kuwaiti companies.

The researcher has followed the descriptive analytical method, and to

Achieve this goal The researcher has dealt with two types of data, the

Secondary data and the preliminary data.

A questionnaire is used and distributed to the study sample that included (83) respondents working in these companies.

Data was treated through the use of statistical package of social Science (SPSS).

The study reached the presence of effect with statistical significance

For both the expanded range of the external auditor work within the integrated auditing on the development of the risks management in the

Kuwaiti industrial companies. Also was found the presence of effect

With statistical significance of the regulatory procedures for the Integrated auditing on the development of risks management in the

Kuwaiti industrial companies.

In the light of these of these results results, it is possible to reach recommendations, the most important:

-Affirming the importance of the integrated auditing in the external

Auditing work because of its expanding range and its inclusion of Additional tasks in the auditor work, and its clear effect on development

Risks management.

-Affirming the importance that auditor performs regulatory procedures

And studied steps to reach a neutral technical opinion regarding the

Fairness extent of the financial statements of the internal monitoring System and risks management because of its clear effect on developing risks management.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 نموذج الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية

7-1 حدود الدراسة

## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

### 1-1 المقدمة

نتيجة لسلسلة الإخفاقات المالية التي شهدتها العالم والتي تخللها إنهيار شركات عملاقة مثل شركة إنرون (Enron) وشركة آرثر وأندرسون (Arthur & Anderson) عام 2002 وغيرها من كبرى الشركات العالمية، تزايد التساؤل حول دور المراجع الخارجي تجاه الممارسات غير القانونية التي يتم إرتكابها سواء بقصد او غير قصد من قبل معدي القوائم المالية، مما حدا بالمنظمات المهنية والتنظيمية لمهنة المحاسبة بإصدار أدلة ومعايير تحد من إرتكاب مثل هذه الممارسات نظراً للمخاطر التي تعترضها. ففي الولايات المتحدة تم سن التشريعات المختلفة والتي كان من ضمنها قانون ساربنز أوكسلي (Sarbanes Oxley) في عام 2002. حيث ألزم القانون إدارة الشركة محل المراجعة بمسؤولية دقة ما يتم التقرير عنه من معلومات مالية ضمن القوائم المالية المنشورة، في حين ألزم المراجع الخارجي بالتقرير عن مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي وإبداء الرأي حول وضع السياسات والإجراءات الكفيلة لإدارة مخاطر الشركة محل المراجعة بالإضافة إلى الدور التقليدي للمراجع والمتمثل بالتقرير عن مدى عدالة تمثيل القوائم المالية.

وعلى المستوى المحلي في دولة الكويت، قام ديوان المحاسبة عام 2005 بإصدار دليل التدقيق العام، حيث ألزمت القطاعات المختلفة بتطبيق القواعد العامة التي ينص عليها القانون في كل عملية المراجعة. حيث يشير الدليل إلى كيفية التخطيط والتنفيذ والتقرير عن عملية المراجعة بطريقة تضمن تقليل المخاطر المحتملة، إذ أشار إلى الأدوات والإجراءات الواجب الاحتكام إليها أثناء عملية المراجعة والتي تضمن توفير الحد الأدنى من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، هذا بالإضافة إلى تناوله للخطوات الإرشادية المتعلقة بتحليل وعرض نتائج المخاطر من قبل المراجع.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول بأن هذه التطورات على صعيد المهنة ما هي إلا تحركات تنظيمية ومهنية تهدف بمجملها إلى زيادة فاعلية تنفيذ المهام المناطة بعملية المراجعة في ضوء التغيرات البيئية التي تتعايش معها مهنة المراجعة.

إذ ان كفاءة الأداء ترتبط ببعض الصفات التي يتمتع بها فريق المراجعة والتي تساعده على تحقيق الأهداف النهائية من عملية المراجعة مثل التأهيل العلمي والمهني المناسب ، والخبرة التأهيل المهني للمراجع. إذ ان إكتشاف الأخطاء وتحديد مواطن الضعف والخطورة تتأثر بمثل هذه الصفات. وفي ظل التنافس الشديد في سوق المراجعة ، تتولد الحاجة لأن تكون مكاتب المراجعة فعالة تكاليفياً ، بحيث تستخدم مراجعين على درجة من الكفاءة والتأهيل المهني وبأقل الأتعاب الممكنة لضمان الإستمرارية في السوق. كما يتوجب عليها توفير الاستقلالية اللازمة لضمان تقديم رأي فني محايد حول مدى عدالة تمثيل القوائم المالية ومدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة.

وعليه فإن هذه الدراسة تأتي لمعرفة أثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية ، وذلك من خلال دراسة أثر إتساع نطاق عمل المراجع في ظل المراجعة المتكاملة ، والإجراءات التنظيمية لتنفيذ المراجعة المتكاملة، والمتغيرات الديموغرافية للمراجع على تطوير إدارة المخاطر.

## 2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

نظراً للشكوك التي تحوم حول دور المراجع تجاه اكتشاف الممارسات غير المشروعة، كان لابد على الهيئات المنظمة لمهنة المراجعة أن تستعيد ثقة العامة في مهنة المراجعة . حيث تتجه منظمات الأعمال بشكل عام في دولة الكويت إلى تذليل الصعوبات التي تحول دون تحقيق الكفاءة والفاعلية أمام مستخدمي القوائم المالية ، وخاصة بعد أزمة سوق المناخ الكويتي للأوراق المالية عام 1982 . إذ سُنت القوانين والتشريعات المتعلقة بمسؤولية المراجعين تجاه اكتشاف الممارسات غير المشروعة. حيث ألقى على عاتقهم دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر للشركات محل المراجعة، الأمر الذي يحتم بالضرورة جمع المزيد من الأدلة والمعلومات المتعلقة بهذا التقييم، للإستجابة إلى هذه المخاطر من خلال تصميم إجراءات مراجعة مناسبة،



يتم تعديلها خلال مرحلة العمل الميداني وفي ضوء نتائج اختبارات المراجعة للوصول إلى التقييم النهائي لإدارة المخاطر. لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في أهمية التعرف على الأثر الذي من الممكن أن تلعبه المراجعة المتكاملة لتطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية والتحقق من مدى اتباع التشريعات المتعلقة بمسؤولية المراجع تجاه اكتشاف الممارسات غير المشروعة.

وعليه فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل في التعرف على أثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية . ولتحقيق ذلك ستحاول الدراسة الإجابة عن الاسئلة التالية:

السؤال الرئيس الأول:

هل يوجد أثر لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية؟ وقد انبثق عن هذا السؤال عدد من الاسئلة الفرعية وعلى النحو الآتي:

1- هل يوجد أثر لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية؟

2- هل يوجد أثر لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية؟

السؤال الرئيس الثاني:

هل يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية؟ وقد انبثق عن هذا السؤال عدد من الاسئلة الفرعية وعلى النحو الآتي:

1- هل يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية؟

2- هل يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية؟

السؤال الرئيس الثالث : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمراجع (التأهيل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والشهادات المهنية)؟

### 3-1 فرضيات الدراسة

فيما يلي الفرضيات التي اعتمدت عليها الدراسة:

Ho1 : الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية. وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرعيات الآتية:

Ho11 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية.

Ho12 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية.

Ho2 : الفرضية الرئيسة الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية. وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرعيات الآتية:

Ho21 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية.

Ho22 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية.

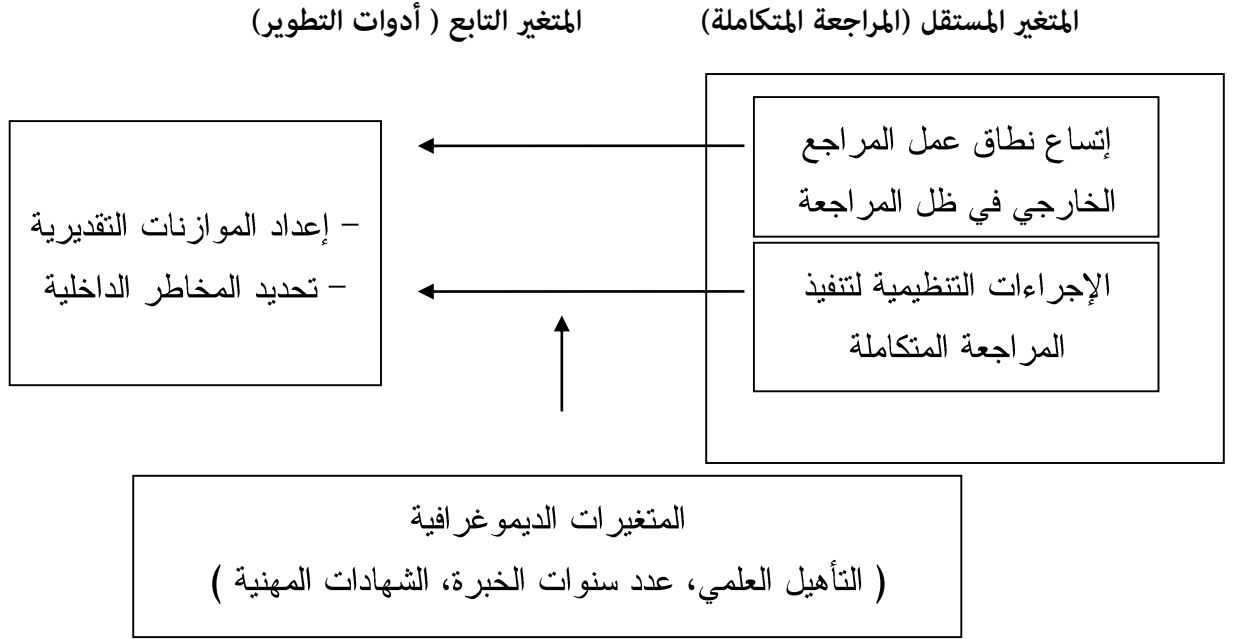
Ho3 : الفرضية الرئيسة الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة المتكاملة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمراجع (التأهيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية).

## 4-1 إتمودج الدراسة

في ضوء المراجعة الأدبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومشكلتها، تم اعتماد المتغيرات كما هي وارده في النموذج شكل رقم (1-1)، لتحقيق الغاية من هذه الدراسة.

الشكل رقم (1-1)



الشكل (1-1)

نمودج الدراسة

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة ( الجعافره، 2008)، ودراسة (المدهون، 2011)، ودراسة (Staciokas & Rupsys, 2005)

## 5-1 أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية في تناولها لمفهوم تقييم إدارة المخاطر، من حيث دراسة البيئة التي تتعايش معها الشركات الصناعية، ليتم تحديد ظروفها وتقييم مخاطرها، ووضع الخطط اللازمة للاستجابة لمثل هذه المخاطر

هذا بالإضافة الى التطرق إلى الكيفية التي يساعد بها مفهوم تقييم المخاطر المراجعين في تخطيط وتسعير عملية المراجعة ، وتوجيه إجراءات تجميع أدلة المراجعة للتعرف على مصادر التحريفات المحتملة. كما تتبلور أهمية الدراسة في تطرقها للطرق والمفاهيم والمداخل التي يتم بمقتضاها تحسين فاعلية وكفاءة تقييم المراجعين لإدارة المخاطر، وبالتالي تصميم إجراءات المراجعة الكفيلة باكتشاف الممارسات غير المشروعة.

أولاً: الأهمية العملية

تتبلور أهميتها من الناحية العملية في المساهمة التي من الممكن أن تلعبها هذه الدراسة في زيادة وعي الإدارات المختلفة في الشركات الصناعية الكويتية حول الدور الذي تلعبه متغيرات الدراسة المستقلة (إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة، الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة، والمتغيرات الديموغرافية للمراجع ) على تطوير المتغير التابع (إدارة المخاطر). كما تتجلى أهميتها من خلال محاولتها للتعرف على مدى امتثال هذا القطاع لما يتم إصداره من قوانين وتشريعات تهدف بمجملها الى استمرارية منظمة الأعمال من خلال دعم مركزها التنافسي والمالي عن طريق الحفاظ على مصالح المتعاملين معها.

## 6-1 التعريفات الإجرائية

تتضمن الرسالة التعريفات التالية:

المراجع الخارجي:

هو طرف خارجي تنطبق عليه الشروط المهنية لعملية المراجعة، تقوم الشركات الصناعية بتكليفه بالقيام بمراجعة حساباتها. وبصفة عامة، فإن مسؤولية المراجع تنحصر في مراجعة الدفاتر والسجلات والمستندات والوثائق ذات المصدر الداخلي والخارجي للشركة محل المراجعة من أجل الحصول على أدلة إثبات تدعم رأيه الفني المقدم في شكل تقرير إلى مستخدمي القوائم المالية (عبدالله، 2012، ص13).

المراجعة المتكاملة:

وهي نوع من أنواع المراجعة التي يقوم من خلالها مراجع الحسابات الخارجي بتقديم رأيه الفني المحايد حول مدى صحة القوائم المالية للشركات الصناعية من حيث: مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي للمنظمات الصناعية، ومدى تمثيل القوائم المالية لواقع ما تعكسه بنودها، Griffin, & Lont, (2007 : P 161).

إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي:

يشير هذا المصطلح إلى المسؤولية الإضافية التي أُلقيت على عاتق المراجع الخارجي والمتمثلة بتقييم المخاطر (Risk Assessment) ، بالإضافة إلى دوره التقليدي المتمثل في إبداء رأي فني بمدى صحة تمثيل القوائم المالية للشركة محل المراجعة. كما يشير المصطلح المذكور إلى أثر المسؤولية الإضافية للمراجع على ما يتقاضاه المراجع نظير قيامه بتنفيذ المراجعة المتكاملة ( تقييم القوائم المالية ومدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر) في الشركات الصناعية. حيث يتم تحديد حجم الأتعاب بناءً على الاتفاق الذي يتم بين العميل ومكاتب المراجعة ويكون ذلك وفقاً للزمن الذي تستغرقه عملية المراجعة ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات. (مطر، 2006، ص30).

الإجراءات التنظيمية لتنفيذ عملية المراجعة:

تشير الإجراءات التنظيمية لعملية المراجعة المتكاملة إلى مجموعة الخطوات والأساليب المدروسة التي يتبعها المراجع للخروج برأي فني محايد حول مدى عدالة تمثيل القوائم المالية، ومدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية Griffin & Lont, 2007, P: 163).

المتغيرات الديموغرافية للمراجع :

هي الصفات التي تعبر عن الكفاية العلمية والعملية لمراجع الحسابات والتي تمكنه من اداء المهام المناطة به عند القيام بمراجعة سجلات ودفاتر الشركات الصناعية، مثل المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية (Lasher, 2008, P: 190).

تطوير إدارة المخاطرة:

تشير عملية تطوير إدارة المخاطر إلى حماية ودعم القيمة لحملة أسهم الشركات الصناعية عن طريق إدارة عدم التأكد السلبي والإيجابي الذي يحيط بالقدرة على تحقيق أهداف الشركات الصناعية، وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية والتي يستند إليها في تحديد مخاطر الشركة المحتملة (شواربي، وعبدالحميم، 2008، ص68).

## 7-1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي :

أولاً : الحدود المكانية: تمثلها الشركات الصناعية الكويتية والتي تم الاعتماد عليها لاختيار عينة الدراسة، إذ يتجلى هذا المحدد من خلال المعوقات التي ستواجه الباحث في الوصول إلى أفراد العينة، والفترة المستغرقة لترتيب المواعيد مع أفراد العينة المبحوثة لتوزيع الاستبانات سواء كان ذلك من خلال الباحث أو معرفين لديه في الشركات الصناعية الكويتية موضوع الدراسة.

ثانياً : الحدود البشرية : ويمثلها مدراء الإدارات المختلفة ، ورؤساء اقسامهم ، والموظفون من غير رتبة مدير أو رئيس قسم ، ومراجعي الحسابات ، إذ يتجلى هذا المحدد في مدى معرفة وإدراك أفراد موحدة المعاينة بموضوع الرسالة ( المراجعة المتكاملة).

ثالثاً : الحدود الزمنية : تتمثل في الفترة التي يغطيها الفصلان الاوّل والثاني من العام الدراسي 2012-2013 ، والذي تم إنجاز هذا العمل خلاله.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### المبحث الأول: الإطار النظري

1-2 تمهيد

2-2 مفهوم مراجعة الحسابات

3-2 أهداف مراجعة الحسابات

4-2 ماهية المراجعة المتكاملة

5-2 تطور المراجعة المتكاملة

6-2 تنفيذ المراجعة المتكاملة ودوافع الالتزام بها

7-2 مفهوم المخاطرة

8-2 العوامل المؤثرة في المخاطر

9-2 كيفية إدارة المخاطرة

10-2 خطوات عملية إدارة المخاطر

11-2 التعامل مع المخاطر

12-2 أنواع المخاطر

13-2 انواع المخاطر

#### المبحث الثاني: الدراسات السابقة

اولا: الدراسات باللغة العربية

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### المبحث الأول: الإطار النظري

##### 1-2 تمهيد

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية انهيارات مالية وفضائح إدارية أثرت على اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة. ونسبت المسؤولية عن ذلك إلى الهيئات الإدارية في الشركات ولمجالس الإدارة فيها، وإخفاق مراجعي الحسابات (داخليين وخارجيين)، وعزي ذلك إلى لوجود ضعف أو فشل لدى مجالس الإدارة في عمليات الاشراف والرقابة، وكذلك إلى قصور في عمليات المساءلة المؤسسية لأخطاء المديرين، مما ساعد على انتشار الفساد الإداري والمالي، وارتكاب المخالفات المتعلقة بالعمليات المالية وافتقار الشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية المعلنة مما جعل الاطراف ذات العلاقة ومن أبرزهم المستثمرون والمتعاملون في سوق الأوراق المالية غير قادرين على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة (الرحيلي، 2008، ص 180).

وكانت النتيجة المنطقية لحدوث حالات الانهيارات المالية والإخفاقات التي حدثت أن سارعت كثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول بوضع مجموعة من القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة والمبادئ الاخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على ادارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الاداري وتعزيز الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية المحتواه في القوائم المالية المعلنة، التي يحتاج إليها مستخدموها وخاصة المستثمرون المتعاملون في سوق الأوراق المالية. وقد سميت مجموعة الضوابط والمبادئ بالحاكمة المؤسسية (حوكمة الشركات)، ويعد وجود لجان المراجعة المستقلة في الهيكل التنظيمي بالشركات إحدى ركائز الحاكمية المؤسسية الرئيسية فيها ( Selim & McNamee, 2001, p: 55).



وحتى تتمكن مجالس الإدارة أن تفي بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية بشكل فعال يجب أن يكون لها القدرة على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، وهذا يتطلب أن تكون هياكل مجالس الإدارة مكونة من مزيج من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين. وتعتبر لجنة التدقيق إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها له، وهي تمثل حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وكذلك بين المدققين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة، وتعد لجان المراجعة من ركائز الحوكمة المؤسسية في الشركات، وهي تمثل الأداة التي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية. وتتكون لجنة التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتوافر لديهم الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، والدراسة بطبيعة نشاط الشركة. وقد أسند للجان التدقيق العديد من المهام والواجبات ويأمل منها أن تقدم خدمات نوعية في مهامها، بحيث يكون لها دور في تحسين نظم الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجع الخارجي، وتعزيز مصداقية القوائم المالية، مما يعيد الثقة والطمأنينة للأطراف ذوي العلاقة في الشركة (Archambeault, 2002, p: 8). ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت أرجاء العالم وخاصة في دول أوروبا وشرق آسيا وروسيا، ظهرت بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بضبط الأداء والممارسات المحاسبية، وخاصة في أعقاب أزمة الثقة التي عصفت بمهنة المحاسبة بعد الإخفاقات المتتالية، إذ قامت هذه المفاهيم بإرساء القواعد والأسس والإجراءات التي تضمن شفافية سير العمل وتعزيز فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المستثمرين من خلال إعداد قوائم مالية تمثل لتطلعاتهم وبنفس الوقت تحقق التطلعات الإدارية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار (الرحيلي، 2008، ص 181).

## 2-2 مفهوم مراجعة الحسابات

لقد مر مفهوم المراجعة بمراحل تطويرية واكبت تطور الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة كأداة مهمة تساعد الإدارة العليا في المنظمات للقيام بواجباتها على أكمل وجه. ومنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي لم يبق هدف هذه الوظيفة خدمة الإدارة فقط بل تعداه لخدمة المنظمة كلها.

تُعد المراجعة إحدى أوجه النشاطات الاجتماعية، ويستخدم لمقابلة أكثر من هدف عن طريق أشخاص مختلفين من حيث الكفاءة والمهارة والصفة الشخصية لكل منهم. فمن الناحية المحاسبية فإن لفظ التدقيق محدد ومعروف في الشركات الهادفة وغير الهادفة للربح. وقد تعددت التعاريف الخاصة بمراجعة الحسابات، حيث عُرفت على أنها " الإجراءات والأساليب المتبعة من قبل المراجع الخارجي لفحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في دقة التقارير المالية للمنشأة معتمداً في ذلك على قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية" (جمعة، 2005، ص6).

عرف بعضهم المراجعة بأنها " عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات - بشكل موضوعي - تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين ( لطفى، 2002، ص18).

ويشير ( مطارنة، 2006) الى أن المراجعة: يتضمن وظيفتين أساسيتين هما: الفحص للدفاتر والسجلات والمستندات، وإيصال المعلومات التي يحصل عليها المدقق من عملية المراجعة وهو ما يسمى بالمنتج النهائي للمراجعة متمثلاً في تقرير مراجع الحسابات حيث تكمن القيمة المضافة لعملية المراجعة في مساعدة مستخدم المعلومات على اتخاذ قرار تقييم جودة ونوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركة.

من هنا نستنتج أن المراجعة هي الفحص من خلال استخدام جميع الوسائل لفحص البيانات المدخلة للنظام والبيانات الناتجة عنها، إذ يتم استخدام الدفاتر والوثائق الورقية ومقارنة التقارير النهائية للنظام، هذا ويمكن القول بأن هذا الفحص قد يكون مقبولاً فقط لبعض أنواع الأنظمة التي يسهل مقارنة البيانات فيها وذلك حسب طبيعة عملها.

كما يمكن تعريف المراجعة على أنها " إجراءات وسياسات موضوعة من قبل مؤسسة التدقيق نفسها للتأكد من أن هذه الإجراءات طبقت لأجل الوصول لمستوى الحد الأدنى ألا وهو تطبيق المعايير المهنية المطلوبة" (التميمي، 2004، ص 68).

ويرى الباحث أن المراجعة هي التحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان، وذلك من أجل توفير عنصر الحماية لأصول الشركة وبما يخدم المساهمين باعتبارهم وكيلا عنهم، كما أن هدف تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأي بشأن ما إذا تم إعداد البيانات المالية من جميع النواحي الجوهرية، حسب إطار مطبق لإعداد التقارير المالية، وتدقيق البيانات المالية هو عملية تأكيد، أو أن البيانات المالية تمثل بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.

### 3-2 أهداف مراجعة الحسابات

يشير ( دهمش، 2000، ص214) و ( نور، 2007، ص234) إلى أن هناك العديد من الأهداف التي تحققها المراجعة هي:

- 1- مساعدة جميع المستويات الإدارية في إخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج أعمالهم بشكل واقعي بعيداً عن التحيز وفي حالة وجود نقاط ضعف أو ثغرات معينة ففي العادة يقدم توصيات لمعالجة وتصحيح هذه الأوضاع.
- 2- إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه، وبناء عليه يشمل نطاق المراجعة آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة، التقييم والتوجيه وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات.
- 3- التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية في المنظمة واختبار دقة العمليات والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات لتقرير مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات.
- 4- التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- 5- مراجعة القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات المنظمة من سوء الاستعمال أو التلف أو الضياع.
- 6- التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات السارية مرعية التطبيق من قبل جميع العاملين في المنظمة.

7- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات.

8- مراجعة وسائل حماية الأصول (الممتلكات) والتحقق من وجود هذه الأصول والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.

9- الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد مواطن الخطر ومنع واكتشاف الغش والاحتيال.

10- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد فيما إذا كانت النتائج تنسجم مع الأهداف المرجوة وفيما إذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها وكما هو مخطط لها.

#### 4-2 طبيعة المراجعة المتكاملة

لقد تعدى دور وظيفة المراجعة الحدود التقليدية للتدقيق ليصبح ذا مفهوم واسع يضطلع بمهام المراجعة الشاملة، كذلك المراجعة التشغيلية من خلال شموله لكافة العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمة، إذ تبلور مفهوم المراجعة في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاماً للتطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية ( القاضي، 2008، ص 45).

تعتمد الأساليب الإبتكارية على مجموعة من التقنيات المبتكرة تهدف بمجملها إلى إحداث تجميل صوري للقوائم المالية، وذلك للحصول على تأييد ذوي المصالح من خلال الارتقاء ببنود القوائم المالية إلى تطلعاتهم. مما يعني بالضرورة تحويل واقعية ما تقدمه القوائم المالية. لقد ساهمت هذه الممارسات بإستحداث أثراً مالياً ضخماً أعتبر أحد الأسباب الرئيسية في إنهيار كيانات إقتصادية ضخمة. لذلك فقد اتجهت الجهات المختلفة المعنية بالعمل المحاسبي من إدارات الشركات المختلفة والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، بالإضافة إلى الباحثين والمختصين، لإيجاد تقنيات جديدة تساعد في الحد من الممارسات المحاسبية الإبتكارية، وبالتالي إضفاء نوع من الموثوقية والمصدقية على مضامين القوائم المالية (دهمش، أبو زر، 2005، ص 2).

وقد ساهم وجود جهات إشرافية رقابية تعمل جنباً إلى جنب مع إدارات الشركات المختلفة في الحد من الممارسات الإبتكارية، نظراً لما تقدمه هذه الجهات من مساعدات تمثلت بمراجعة السياسات المحاسبية المستخدمة وفرض السياسات والإجراءات للعمل الرقابي المحاسبي وتقديرات الإدارة ( درويش، 2009، ص 2).

كما أدى صدور قانون ساربينز أكسلي إلى إتساع نطاق عمل المراجع، حيث بينت الفقرة رقم (404) من هذا القانون، ضرورة قيام الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بإنشاء وصيانة نظام رقابي تحتكم إليه جميع الأنشطة التي يتم تنفيذها داخل الشركة، كما أصبحت مسؤولية عن إجراء تقييم سنوي لدى فاعلية هيكل نظام الرقابة الداخلي وإجراءات الإبلاغ المالي للمستثمرين في التقرير المالي. ومن ناحية أخرى، فقد أصبحت الشركات التي تمتلك قيمة سوقية أكبر من (75 مليون دولار) ملزمة بالحصول على تقرير من المراجع يصادق بموجبه بشكل سنوي على مدى فاعلية هيكل نظام الرقابة الداخلي للتقرير عن القوائم المالية، شريطة أن يتزامن (Integrate) الحصول على هذا التقرير مع الدور التقليدي للمراجع المتمثل بإبداء رأي فني محايد في مدى صحة تمثيل المعلومات المالية التي تصورها القوائم المالية للعمليات الاقتصادية التي تقيسها (PCAOB, 2009).

وعليه يمكن تعريف المراجعة المتكاملة على أنها "العملية التي يقوم بموجبها المراجع بالمصادقة على أنظمة الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة، بالإضافة إلى قيامه بالإجراءات اللازمة التي تقوده إلى صياغة رأي فني محايد حول مدى موثوقية وملائمة المعلومات التي تصورها القوائم المالية (Griffin & Lont, 2007, P: 161-163).

## 2-5 تطور المراجعة المتكاملة

قامت الجهات والهيئات الرسمية المنظمة لمهنة التدقيق بسن العديد من القوانين والتشريعات الرامية إلى ضبط عمليات التلاعب في مضامين السجلات والمستندات المحاسبية، بهدف الحفاظ على حقوق ذوي المصالح (Stakeholder) من خلال حفاظها على استثماراتهم في الشركات المختلفة. إذ تم فرض العديد من القوانين والسياسات والإجراءات الوقائية الملزمة للشركات وذلك لتجنب الآثار السلبية لهذا النوع من الممارسات (خليفه، 2003، ص 123).

وبموجب الفقرة (404 a) من قانون (Sarbanes Oxley)، أصبحت الشركات ملزمة بتقييم نظم الرقابة الداخلية والتقرير عن مدى فاعليتها على التقارير المالية، وهو ما يعرف بـ (Internal Control Over Financial Reporting - ICFR)، في حين ألزمت الفقرة رقم

(b 404) مراجعي الحسابات بالمصادقة على تقييم الإدارة لفاعلية ضوابط نظم الرقابة الداخلية لديها. ولضمان إمتثال الشركات المعنية للقانون (SOX) تم إجراء سلسلة متابعات ترمي بمجملها إلى تحسين ومواءمة مضامين القانون مع إحتياجات ومتطلبات جودة عمل المراجع ( ).

(Lasher William, 2008, P: 190)

كما تم في عام 2004 إصدار معيار المراجعة رقم (2) المتعلق ب "تدقيق الرقابة الداخلية بالتزامن مع تدقيق البيانات المالية"، والذي أحتكم إليه المراجع اثناء تنفيذه لمهام المراجعة. ومنذ تسجيل هذا المعيار في عام 2004 تم مراقبة تطبيق متطلباته واستقبال جميع الملاحظات من جميع الجهات المعنية مثل الجهات الاستشارية، أو شركات المراجعة، أو هيئة الأوراق المالية، أو المستثمرين، أو المراجعين، أو غيرهم، وذلك بهدف إرساء الشكل النهائي لمضمون المعيار وبطريقة تضمن الإرتقاء بالشفافية إلى المستوى المطلوب من قبل جميع ذوي المصالح. وتلخصت نتائج المراقبة لعملية تطبيق المعيار بالاتي: (PCAOB, 2007)

1- إن إلزام الشركات بالإفصاح عن مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية ساهم في إستعادة ثقة جمهور المتعاملين مع الشركات محل المراجعة، وذلك بسبب زيادة موثوقية ما يتم التقرير عنه من معلومات مالية.

2- إن عملية الإمتثال للفقرة (404) من قانون ساربنز أكسلي كانت عموماً مرتفعة بشكل غير متوقع. وبناءً على نتائج متابعة تطبيق الإمتثال لمعيار المراجعة رقم (2) والخاصة بأكثر الفقرات جدلاً رقم (404)، تم أتباع سلسلة من الإصلاحات هدفت بمجملها إلى تخفيض الوقت والتكاليف المترتبة على تطبيق متطلبات المعيار رقم (2)، كما تهدف إلى تنظيم عملية تقييم نظم الرقابة الداخلية، من خلال حذف بعض الإجراءات غير الضرورية. حيث توجت هذه الإصلاحات في عام 2007، بإصدار معيار المراجعة رقم (5) المتعلق ب "مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية بالتزامن مع القوائم المالية"، ليحل محل معيار المراجعة رقم (2) . حيث اعتبرت الأعوام 2007 و 2008 بمثابة فترة تعلم وتحول لكل من المراجعين ومعدّي القوائم المالية، إذ قام المجلس بمراقبة تطبيق متطلبات المعيار المعدل من قبل المراجعين ل 250 شركة في الأعوام المذكورة (PCAOB, 2009).

كما بينت نتائج المتابعة بأن مسببات تكاليف الامتثال لمتطلبات الفقرة (b 404)، تمثلت بما

يلي: ( Lasher William, 2008, P: 191 )

1- الحاجة إلى تعيين موظفين في الشركات بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف المتأتية من دائني الشركة (Vendors)، نظراً لحاجة الأخير لعكس ارتفاع تكلفة الامتثال بما يقدمه من خدمة أو سلعة.  
2- ارتفاع أتعاب عملية المراجعة نظراً لإتساع نطاق عمل المراجع، حيث أصبح مطالب بتقديم رأيه حول مدى فاعلية تقييم الإدارة لأنظمتها الرقابية الداخلية، هذا بالإضافة إلى قيامه بدوره التقليدي المتمثل بمراجعة البيانات المالية لإبداء رأيها الفني المحايد حول مدى صحة تمثيل البنود التي تصورها القوائم المالية المنشورة للشركات محل المراجعة.

ومن ناحية أخرى فقد بينت نتائج الدراسة بأن ارتفاع تكلفة الامتثال لمعيار المراجعة رقم

(5) كانت مرتبطة بعدة عوامل أهمها:

1- حجم الشركات ( تتزايد مع كبر حجم الشركة).  
2- خبرة الشركة في تطبيق المعيار ( تنخفض تكلفة الامتثال مع ازدياد خبرة الشركة في تطبيق متطلبات المعيار).

3- تكاليف الامتثال ( انخفضت بعد عام 2007).

كما بينت نتائج المتابعة بأن التكاليف التي تتحملها الشركات هي ثابتة بطبيعتها، وتقسم إلى

قسمين هما: (Office of Economic Analysis, 2009)

1- التكاليف الثابتة غير المتكرر (Starting up Cost) التي تنفق لمرة واحدة في السنة الأولى من عملية تطبيق المعيار رقم (5).

2- ثابت متكرر (Recurring Fixed Costs) تنفق ما دام الشركة مستمرة في عملها.

تم أخذ كافة نتائج المتابعة بعين الاعتبار قبل إصدار معيار المراجعة رقم (5)، حيث أظهرت نتائج المتابعة بعد تاريخ صدور هذا المعيار في عام 2007، انخفاض في تكلفة الامتثال، وتحسين في إجراءات تقييم نظم الرقابة، حيث أصبح المراجع يستخدم ما يعرف بمدخل " من الأعلى الى الأسفل (top to down approach)" لتحديد طبيعة الاختبارات اللازمة لفحص نظم الرقابة الداخلية، وذلك لتحديد مخاطر النظام على التقارير المالية ،

بما في ذلك تحديد فرص ارتكاب ممارسات من شأنها تحوير واقعية ما يتم التقرير عنه من معلومات مالية، الأمر الذي يساعد المراجع في تحديد مستوى الرقابة في الشركات محل المراجعة ، وبالتالي تحديد الحسابات الواجبة الفحص، بالإضافة إلى الإفصاحات اللازمة للمصادقة على تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وبشكل عام فإن المعيار المعدل جاء ليركز على ما يلي: ( PCAOB, 2009)

- 1- تقييم المخاطر.
- 2- تحديد مخاطر التلاعب.
- 3- تحديد درجة الموثوقية لنظم الرقابة الداخلية المعمول به في الشركات محل المراجعة.
- 4- تحديد طبيعة وتوقيت عمليات الفحص اللازمة لأنظمة الرقابة الداخلية.
- 5- التقرير عن المخالفات ونقاط الضعف.

## 6-2 تنفيذ المراجعة المتكاملة ودوافع الالتزام بها

يتمثل الدور التقليدي لمراجع الحسابات بقيامة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية والسجلات والدفاتر فحصاً إنتقادياً منظماً، للخروج بتصور حول مدى كفاءة أنظمة الرقابة المعمول بها، ومدى تأثير السجلات والدفاتر المحاسبية بها، وذلك من أجل وضع الاختبارات التي تقابل نقاط الضعف التي يتضمنها نظام الرقابة المعمول به، وبالتالي الخروج برأي فني حول مدى صحة تمثيل القوائم المالية للمعلومات التي تصورها. وعليه فإن الدور التقليدي للمراجع يتضمن قيامه بثلاثة عمليات رئيسية هي: (عبدالله، 2012، ص13)

- 1- الفحص للتأكد من مدى صحة قياس العمليات وسلامتها أي الدقة الحسابية.
- 2- التحقيق والذي يشير إلى مدى إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية لتمثيل وقائع العمليات الاقتصادية.
- 3- التقرير ويقصد به بلورة نتائج عملية المراجعة ككل ضمن تقرير يعبر فيه المراجع عن رأيه الفني حول مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات التي تصورها القوائم المالية.



إن الالتزام بالمراجعة المتكاملة يحقق مزايا عديدة قد تدفع بالمنشآت إلى الإلتزام بالمراجعة المتكاملة حتى في حالة عدم وجود قانون من الجهات الحكومية والمهنية ملزم بذلك وهذه المزايا هي:

(Richard, 2006, p: 71)

1- يعتبر الإلتزام بالمراجعة المتكاملة إثبات على مدى كفاءة وإخلاص الإدارة وخصوصاً الإدارة المنفصلة عن الملكية.

2- بعض البنوك تطلب من المنشآت إثبات أن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لديهم قوية وفعالة قبل الموافقة على منح القروض.

3- تضيف المراجعة المتكاملة مسؤوليات إلى المراجع الخارجي وبالتالي تؤدي إلى رفع تكلفة المراجعة الخارجية ولكن الإهتمام بالمراجع الداخلي والإشراف عليه من قبل لجان المراجعة وتأكيد المراجع الخارجي من موضوعية وإستقلال المراجع الداخلي وفاعلية إشراف لجنة المراجعة يوفر للمراجع الخارجي كثيراً من الوقت والجهد حيث يستطيع الاعتماد إلى حد كبير على نتائج عمل المراجع الداخلي.

4- إن قيام المراجع الخارجي بالتقرير عن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمنشأة يوفر معلومات هامة للمستثمرين. بالإضافة إلى أن إشراف لجنة المراجعة على إستقلال المراجع الخارجي يوفر ثقة المستثمرين في تقرير المراجع الخارجي، مما يدعم قدرة المنشأة في الحصول على حصة في سوق رأس المال مما يوفر التمويل اللازم لتحقيق النمو الإقتصادي والتحديث.

5- إن قيام الإدارة بالتقرير عن هيكل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يجعل الإدارة تهتم بتصميم وتنفيذ وتوثيق والتقرير عن هيكل متكامل لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية مما يحقق قيمة مضافة للمنشأة تتمثل في الحد من الخسائر التي قد تنتج عن أي ضعف في الرقابة الداخلية وإرتفاع للأرباح نتيجة إقتناص الفرص من خلال إدارة مخاطر الشركات.

## 7-2 مفهوم المخاطرة

المخاطرة هي احتمال خسارة بعض أو كل استثماره، فكل مستثمر لديه مستوى متفاوت ومختلف من المخاطر، فالمستثمرون المحافظون سوف يبحثون عن فرص تقدم لهم بعض الإجراءات للسيطرة على عوائدهم، مثل سندات التوفير ذات المعدل المضمون من العوائد. وقد يختار المستثمرون المحافظون أن يتركوا بعض الفرص ذات النمو العالي، وذلك للحفاظ على نقودهم في استثمارات بمعدل عوائد مضمونة بدرجة أكبر، وهناك قوى كثيرة تؤثر على مستوى الخطورة، فمثلاً إذا اشترت سندات فسوف تلاحظ أن استثمارك يرتفع وينخفض مع أسعار الفائدة المتغيرة، فعندما تنخفض أسعار الفائدة يرتفع سعر السهم وبالعكس (هندي، 2003، ص61)

فالمخاطرة المتعلقة بأي استثمار تعود إلى ظروف عدم التأكد الخاصة بنتائج هذا الاستثمار، وبأن كل مستثمر يكون المحفظة الاستثمارية الخاصة به بناء على احتياجاته وأهدافه، وبالتالي فإنه يختار ما يتناسب مع هذه الأهداف والاحتياجات، وبالتالي فإن ميوله تجاه المخاطرة وسلوكه تجاه العائد، يلعب الدور الأساسي في تحديد نوع محفظته الاستثمارية، أي أن المستثمر العادي يسعى إلى تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر، يتحدد وفق طبيعة المستثمر وعمره (هوشيار، 2003، ص132).

والمخاطرة ظاهرة ملازمة للاستثمار، ولا ينفي وجودها إلا أن يكون احتمال حدوث التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار من حيث حجمها وزمن حدوثها يساوي واحداً صحيحاً، وهذا يعني أنها مؤكدة، بمعنى أنه كلما زاد عدم التأكد من الحصول على عائد الاستثمار، أو من حجمه، أو من زمن الحصول عليه، كان الاستثمار أكثر خطورة والعكس صحيح فمثلاً كلما زاد عدم تأكد المستثمر في أصل ما أو مشروع ما من تحقيق تدفق نقدي عائد أو ثباته عند مستوى معين، زادت المخاطرة، في حين أنه كلما زاد تأكد هذا المستثمر من حصوله على العائد، قلت المخاطرة في هذا الاستثمار. ولهذا تتفاوت مجالات الاستثمار وأدواته من حيث درجة المخاطرة التي تلازمها، وكذلك متفاوت المستثمرون في مدى استعدادهم لتحمل هذه المخاطرة، وبالتالي يلجأ هؤلاء المستثمرون للتنوع في استثماراتهم من أجل تخفيف درجة المخاطرة التي يستطيعون أن يتقبلوها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك طرقاً متعددة لقياس المخاطرة في الاستثمار وحساب درجة مخاطرة كل أداة من أدوات الاستثمار المكونة للمحفظة الاستثمارية (هندي، 2003، ص62).

وكذلك فإن النقود المستثمرة في الأسهم سوف تتحمل بعض المخاطر، فمثلا الاقتصاد الجيد أو الأرباح الجيدة لشركة ما يمتلك المستثمرون فيها أسهما قد يعني أن قيمة السهم ترتفع، أما إذا ضعف الاقتصاد أو إذا تعرضت الشركة التي يمتلك فيها المستثمر أسهما فيها لدعاية سلبية فإن سعر السهم قد ينخفض. كما إن تحمل بعض المخاطر يعني ثبات المستثمر وخروجه سالما من الفتور والانكماش في قيمة أسهمه، على أساس أن السعر سوف يعود للارتفاع، وأن قيمة أسهمه سوف تحتفظ بمعدل نمو عالٍ بمرور الوقت. ومثل المكونات الأخرى لخطة الاستثمار في الأوراق المالية فإن أهمية المخاطرة في الاستثمارات يمكن أن تكون مختلفة، ويعتمد ذلك على ما يلي: موقع المستثمر في إطار مدة استثماره؛ حيث إن المستثمرين لأجل قصير يبحثون عن استثمارات مستقرة ومتينة وأقل خطورة. وقد يقبل المستثمرون لأجل طويل أن يتحملوا قدرا محددًا من عدم الثبات لغرض تحقيق هدفهم النهائي بالحصول على عائد عال ( فهمي، 2010، ص91).

وبسبب جميع هذه العوامل فإن النمو والعائد والمخاطرة سوف تتغير خلال فترة زمنية؛ ولذلك وجود خطة مالية مبنية على أساس صحيح هي المفتاح لقدرة المستثمر على تقييم الوضع المالي الراهن الذي يعيش به وبناء خطته واختياراته المستقبلية اعتمادا عليه بحيث تكون استثماراته طويلة الأمد وواقعية للوصول إلى أقصى عائد ممكن (الميداني، 2002، ص252).

## 8-2 العوامل المؤثرة في المخاطر

هناك العديد من العوامل التي تركت آثارا مهمة في مخاطر الأعمال في الشركات يذكر الباحث

منها: (عقل، 2006، ص2)

### 1- التغيرات التنظيمية والإشرافية:

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكون موجودة سابقا، مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

3- المنافسة:

تجبر المنافسة الشركات على تقديم أفضل المنتجات بأقل الأسعار، وهذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع تلك الشركات في تقديم منتجاتها وإلى ازدياد المخاطر.

## 2-9 كيفية إدارة المخاطرة

تعد إدارة المخاطر عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها. وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية ( مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوي القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر (هندي، 2003، ص63).

في حالة إدارة المخاطر المثالية، تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، كما أن الموازنة ما بين المخاطر ذات الاحتمالية العالية والخسائر القليلة مقابل المخاطر ذات الاحتمالية القليلة والخسائر العالية قد يتم توليها بشكل سيء (هندي، 2003، ص64).

وإدارة المخاطر غير الملموسة تعرف نوع جديد من المخاطر وهي تلك التي تكون احتمالية حدوثها 100% ولكن يتم تجاهلها من قبل المؤسسة وذلك بسبب الافتقار إلى مقدرة التعرف عليها، ومثال على ذلك، مخاطر المعرفة التي تحدث عند تطبيق معرفة ناقصة بمعنى آخر قلة المعرفة التخصصية بالعمل وعدم الاطلاع على التعليمات المعمول بها. وكذلك مخاطر العلاقات وتحدث عند وجود تعاون غير فعال، إذ إن هذه المخاطر جميعها تقلل بشكل مباشر من إنتاجية العاملين في المعرفة وتقلل فعالية الإنفاق والربح والخدمة والنوعية والسمعة ونوعية المكاسب (هندي، 2003، ص 65).

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أن إدارة المخاطر هي علم وفن يرتبط بالمخاطر التي قد تواجهها المنشأة من خلال تجنبها أو التقليل من تأثيرها باستخدام الطرق والأساليب العلمية وبالاعتماد على المتخصصين، وفي ظل توافر قاعدة بيانات متكاملة ونظم اتصال فعالة ونظام رقابة داخلي كفء، وذلك من أجل التقويم السليم للمخاطر والمتابعة والتحديث الدوري لمقومات التقويم، وذلك من أجل التقليل بقدر الإمكان من الآثار السلبية للمخاطر إل أقل درجة ممكنة، وتعظيم الآثار الإيجابية إلى أعلى درجة ممكنة.

## 2-10 مراحل إدارة المخاطر

تمر إدارة المخاطر بالمراحل التالية: (شواربي، وعبد الحليم، 2008، ص 67)

أولاً: التحضير: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

ثانياً: تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، ومن الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر هي:

أ- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأى حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة.

ب- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرقاً بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره و غير مرغوب فيه، يعرف على أنه خطورة.

ج- التحديد المعتمد على التصنيف: و هو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

د- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة. ثالثاً: التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها حيث إن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائماً متوافرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعباً في حالة الموجودات غير المادية (شواربي، وعبد الحليم، 2008، ص68)

## 11-2 التعامل مع المخاطر

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية: (هندي، 2003، ص68).

- 1- النقل: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. والتأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود.
- 2- التجنب: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

3- التقليل: وتشامل طرقاً للتقليل من حدة الخسائر الناتجة. ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

4- القبول (الاحتجاز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة التي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها، وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

## 12-2 مجالات المخاطر

إن الهدف الأساسي لإدارة أي شركة هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أو المساهمين أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي تتحملها الشركة، وحتى تحصل الشركة على عائد مرتفع فيجب عليها أن تتحمل المخاطر أو تخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم ادارة الشركة بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك.

يتعرض المستثمر عند قيامه بعملية الاستثمار، تنقسم إلى نوعين من المخاطر هما نظامية وغير نظامية:

### أولاً: المخاطر النظامية Systematic Risks

وهي عبارة عن المخاطر التي تظهر وتواجه نظام السوق ككل نتيجة لحدوث حالة اقتصادية أو سياسية أو بيئية معينة، أي أنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية، مثل حالات الكساد أو الازدهار الاقتصادي والكوارث البيئية أو الأزمات السياسية كالحروب، وهذه الحالات أو الظروف تؤثر سلباً أو إيجاباً في أسعار أصول المحفظة الاستثمارية وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحالات، قد لا تؤثر بنسب متساوية في كافة أدوات الاستثمار، أي أنها قد تؤثر في أداة معينة، ولا تؤثر في أداة أخرى ولكن في النهاية فهي تؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار. وهذه المخاطر تتكون من:

أ- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk إن التغير في سعر الفائدة من العوامل الهامة والمؤثرة بشكل رئيس في عملية الاستثمار المالي، لما لها من تأثير معاكس في أسعار الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى، فأي ارتفاع لسعر الفائدة سوف يؤدي دائماً إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات، ويرجع السبب إلى أن المستثمر العادي سوف يفضل بيع هذه الأوراق المالية التي يمتلكها، ووضع ثمنها كوديعة في أحد البنوك وبالتالي الحصول على عائد أعلى ومن الجدير بالذكر أن درجة تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، تختلف من أداة استثمارية إلى أخرى، حسب طبيعة وتاريخ استحقاق الأداة الاستثمارية، ومن هنا فإن التغير الحاصل في سعر الفائدة في السوق، سوف يكون له الأثر الأكبر على أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل، بشكل أكبر من تأثيرها في أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل (نجار، 2010، ص233).

ب- مخاطر انخفاض القوة الشرائية Purchasing Power Risk ويرتبط هذا النوع من المخاطر بالتغير في معدلات التضخم، أو ما يطلق عليه القوة الشرائية للنقود، حيث إنه من المعروف أن القوة الشرائية التي يتم الاستثمار بها اليوم، تختلف عن القوة الشرائية للكمية نفسها من النقود بعد فترة زمنية معينة، فيما لو ارتفعت أو انخفضت معدلات التضخم، وعادة ما يكون المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار، يختلف عن المعدل الاسمي في حالة وجود ارتفاع أو انخفاض في معدلات التضخم، ومن الملاحظ أن الاستثمارات ذات الدخل الثابت كالسندات مثلاً أكثر تأثراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود من غيرها من الاستثمارات، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن هذا يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار، عن المعدل الاسمي لهذا العائد الذي تم تحديده بنسبة معينة مسبقاً (شواربي، وعبد الحليم، 2008، ص70).

ج- المخاطر الائتمانية Credit Risk: ويرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن السداد أو تأجيل السداد (عبد الله، 2011، ص15).



د- مخاطر السوق Market Risk: تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم. وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات اسعار الفائدة، تسعير الأصول، وأسعار الصرف (عبد الله، 2011، ص15).

ه- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها، وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطراً حقيقياً على صناعة خدماتها الإقراضية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضاً ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة (بلعجوز، 2005، ص8).

#### ثانياً: المخاطر غير النظامية Non Systematic Risks or Company Risk

وهي عبارة عن المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين، ولهذا يمكن تسميتها بمخاطر الشركة أو مخاطر العمل حيث إن سبب ظهورها ناتج عن عوامل خاصة بالشركة المراد الاستثمار بها، والأخيرة تؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار بهذه الشركة، وهذه العوامل تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل (عبد الله، 2005، ص4). وهذه المخاطر تتكون من:

أ- مخاطر السيولة Liquidity Risk: تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم. وتنشأ نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، مثل ضعف تخطيط السيولة، سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجة متفاوتة، والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات، والركود الإقتصادي، وأزمات أسواق المال. ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي: (بلعجوز، 2005، ص7)

- 1- ضعف تخطيط السيولة عند المقرض مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- 2- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

3- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

4- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

ب- مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية) Operational Risk: تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة. فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة (نجار، 2010، ص234).

ج- مخاطر رأس المال Capital Risk: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المُقرض على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات (عبد الله، 2011، ص15).

د- مخاطر السمعة Reputation Risk: وهي تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المُقرض الذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول المقترضين إلى المقرضين المنافسين (عبد الله، 2011، ص16).

هـ- مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية Electronic Risks : أدى تطور المصارف بشكل مستمر إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وبرامج الكمبيوتر لكي تستطيع المنافسة فيما بينها وتقديم الخدمات المتطورة التي تلبى حاجات عملائها، مما نتج عن ذلك مخاطر جديدة مرتبطة بهذه العمليات كالاختيال والدخول غير المرخص لحسابات العملاء وغيرها من المخاطر (شواربي، وعبد الحليم، 2008، ص72).

و- المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk: وهي المخاطر الناتجة عن إصدار قرارات خاطئة تؤثر سلباً على نشاط المصرف أو المخاطر الناتجة عن عدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لاستغلال الفرص المتاحة. ومثال ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من بعض الأسواق أو تقديم خدمات جديدة وغير ذلك من القرارات (بلعجوز، 2005، ص8)

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح العديد من الدراسات السابقة، وقد تمت الاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات:

### أولاً: الدراسات باللغة العربية

- المدهون، ( 2011)، " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، إذ تم تطوير إستبانه لجمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية. حيث تم توزيعها على (50) مدقق داخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة. وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وإختبار مدى صحة فروضها. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.

2- إدراك المدقق لوجود نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف.

3- إن تحديد المخاطر وإدارتها ليست من مهام المدقق الداخلي، حيث يقتصر دوره في هذا الشأن في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- 1- زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة بفلسطين.
  - 2- العمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدقق الداخلي، من خلال تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر .
- تم الاستفادة من مطالعة دراسة المدهون، ( 2011)، في تحديد الأبعاد التي يمكن الاستفادة في تحديد إدارة المخاطر والتي استندت عليها الدراسة الحالية.

- شاوشي، (2011): دور لجان المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية في الجزائر  
هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور لجان المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية  
للشركات الجزائرية، من خلال معرفة دورها في تحقيق أهداف الرقابة التي تتضمن فعالية العمليات  
التشغيلية وكفاءتها وموثوقية التقارير المالية والالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، وقد أجريت  
الدراسة التطبيقية على شركة مساهمة جزائرية فقد تم التعرف على هيكل الرقابة الداخلية ومكوناتها  
وإجراءاتها.

كما تم التعرف على واقع المراجعة الداخلية باعتبارها أهم أدوات نظام الرقابة الداخلية وقد  
أظهرت الدراسة نتائج تبين أن للجان المراجعة دوراً مهماً في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات  
الجزائرية، إذ أن لها دوراً في زيادة موثوقية التقارير المالية من خلال قيامها بتقييم جودة المبادئ  
والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتقرير لمجلس الإدارة حول سلامة وملاءمة البيانات المالية  
للشركة وتقييم مدى ملاءمة الإفصاح لمستخدمي التقارير المالية، إذ كانت درجة التجاوب عالية في  
حين كانت درجة التجاوب متوسطة بالنسبة للالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة إلزام الشركات الجزائرية  
بتشكيل لجان مراجعة نظراً لدورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية إضافة إلى تفعيل دور الجهات  
التنظيمية والتشريعية في الجزائر بإصدار قرارات وتشريعات حول تشكيل تلك اللجان والتحديد  
الواضح لمقومات تشكيلها وحقوقها وواجباتها

وقد تم الاستفادة من دراسة شاوشي، (2011) في أنها أسهمت في بيان دور لجان المراجعة في تفعيل  
نظام الرقابة الداخلية للشركات، وهذا يفيد الدراسة الحالية في الاطار النظري.

- معارفي، وصالح، (2010): " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.  
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر التي تواجهها البنوك عموماً والائتمان بشكل خاص، وما هي  
خطة التدقيق الداخلي ودور المدقق المصرفي في إدارة المخاطر وما هي المؤشرات التي يستخدمها  
المدقق لقياس حجم المخاطرة على أداء البنك، ولقد اعتمد البحث على أسلوب الدراسة النظرية من  
خلال الإطلاع على أهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث،

والتي تناولت المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك في تعاملاتها ودور إدارة التدقيق الداخلي في اكتشافها وتسييرها وخطة المدقق البنكي في الحد منها، وهو ما اعتمده الباحثان من كتب وبحوث ومقالات منشورة، ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج نورد أهمها وهو ما يلي:

- 1- تنوع المخاطر المصرفية وتعد مخاطر الائتمان الأكثر انتشاراً.
  - 2- ان فهم المدقق لطبيعة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية يساعده لتحقيق الكفاءة في عملية تدقيق حسابات البنك.
  - 3- يستطيع المدقق المصرفي على ضوء المخاطر الملازمة للبنك من إمكانية التقييم لمستوياتها وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية وطبيعة وتوقيت التدقيق المناسب.
- وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة انها هدفت إلى معرفة المخاطر التي تواجهها البنوك عموماً والائتمان بشكل خاص حيث أسهمت في معرفة المخاطر التي تواجهها البنوك والائتمان، ولكن في الشركات الصناعية.

- الجعافره، محمد، (2008)، " مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية"،

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من 30 فقرة ست فقرات منها تقيس عنصراً من عناصر فاعلية التدقيق الخارجي، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من ( 86 ) مكتب تدقيق مقسمة إلى مكاتب كبيرة ومكاتب صغيرة بناءً على عدد العاملين فيها، كما قامت الدراسة الميدانية على ست فرضيات وتم استخدام نظام الرزمة لتحليل النتائج التي توصلت لها الدراسة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية SPSS الإحصائية للعينة (T) واختبار (One Sample T-Test) لعينة واحدة (T) والانحرافات المعيارية واختبار (Independent Sample T – Test). وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- تتوفر في مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن العناصر الأساسية لرقابة الجودة على أعمال التدقيق.

2- تتوفر في مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن عناصر استقلالية المدققين العاملين فيها.

3- تتوفر في مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن مقومات عدالة أتعاب التدقيق.

4- تتوفر في مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن عناصر ملاءمة فترة استمرارية المدقق.

5- تحرص مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن على توفير كوادر المدققين المؤهلين علمياً وعملياً.

6- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في المكاتب الكبيرة ومدققي الحسابات الخارجيين العاملين في المكاتب الصغيرة حول مدى توافر عناصر فاعلية التدقيق وقد كانت الفروق لصالح مكاتب التدقيق الكبيرة، حيث تبين أن هناك فروقاً حول العناصر التالية: ( رقابة الجودة، استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، مؤهلات المدقق ) وعدم وجود فروق حول عنصر (استمرارية المدقق).

7- وبشكل عام تتوفر في مكاتب التدقيق العاملة بالأردن الكبيرة منها والصغيرة عناصر فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية.

تم الاستفادة من مطالعة دراسة الجعافرة، ( 2008 ) في تحديد الأبعاد التي يمكن الاستفادة في تحديد المتغيرات والتي اعتمدت عليها الدراسة الحالية.

- دحدوح (2008): "دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات" دراسة ميدانية

هدفت الدراسة للتعريف بالأنشطة التي تمارسها لجنة التدقيق، التي تؤدي إلى تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات، من خلال استعراض وجهات النظر المختلفة في بعض الدول بشأن الوظائف الأساسية للجنة التدقيق، وقد ركزت الدراسة على مجالين فقط من مهمات لجان المراجعة هما: دورها في دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية في الشركات، ودعم وظيفة المراجعة الداخلية.

وتحقيقاً لأغراض البحث صُممت استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من شركات المساهمة الأردنية وعينة أخرى من مراجعي الحسابات الخارجيين على هذه الشركات. وتوصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من الأنشطة تؤدي لتحسين نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها من وجهة نظر عينتي الدراسة من أهمها:

1- العمل على تفعيل دور التدقيق الداخلي وضمان استقرارها.

2- تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.

دراسة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والإجراءات المالية، والإدارية، ومراجعتها، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.

تم الاستفادة من مطالعة دراسة دحدوح، ( 2008 ) في أنها أسهمت ببيان الأنشطة التي تمارسها لجنة التدقيق، التي تؤدي إلى تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات وهذا يمكن الاستفادة منه في الدراسة الحالية.

- التويجري ، والناعبي ( 2008 )، " جودة خدمة المراجعة: دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين " في المملكة العربية السعودية .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء المراجعين حول العوامل ذات التأثير المحتمل على جودة خدمة المراجعة المؤداة بواسطة مكاتب المحاسبين القانونيين. وكذلك تحديد العوامل المؤثرة في تفضيل العملاء لمكتب المراجعة. وقد جمع الباحثان البيانات من خلال استبانة تم تصميمها اعتماداً على الدراسات السابقة، مع إضافة بعض العوامل المحتملة التأثير والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة، ثم تم تحليل البيانات. وكانت نتائج التحليل كما أوضح الباحثان بأن أكثر ثلاثة العوامل تأثيراً في جودة المراجعة من وجهة نظر المدققين هي:

1- الخبرة العملية لأعضاء مكتب المراجعة .

2- الموضوعية عند فحص وتقييم القوائم المالية وكتابة التقرير عنها.

3- الكفاءة العلمية لأعضاء مكتب المراجعة متمثلة بالشهادات الأكاديمية.

أما أكثر ثلاثة عوامل مؤثرة في قرار التفضيل بين مكاتب المراجعة فهي في رأي الباحثين تتمثل في: التعامل السابق بين مكتب المراجعة والعميل، وأتعاب المراجعة، والسمعة والشهرة لشركة أو مكتب المحاسبة. كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق جوهرية بين التأثير المتوقع لبعض العوامل ووجودها في الواقع . كذلك تبين من نتائج التحليل أن عددًا من عوامل الجودة وعددًا من عوامل التفضيل تتأثر بشكل جوهري بواحد أو أكثر من العوامل الآتية: نوع وظيفة المدقق والعمر والمؤهل العلمي والمؤهل المهني والخبرة. وفي ضوء النتائج السابقة فقد أوصى الباحثان بما يلي:

1- ضرورة إهتمام مكاتب المراجعة بزيادة وتنمية مستوى الكفاءة المهنية والعلمية لإعضاء مكاتبها من خلال التدريب المستمر.

2- إلتزام مكاتب المراجعة بالموضوعية وأخلاقيات المهنة عند فحص القوائم المالية.

3- بذل الجهد وإعطاء الوقت الكافي لتنفيذ مهام المراجعة لما لها من تأثير ملحوظ على جودة الخدمة المقدمة.

تم الاستفادة من دراسة التويجري ، والناعابي ( 2008 ) في انها هدفت إلى التعرف على آراء المراجعين حول العوامل ذات التأثير المحتمل على جودة خدمة المراجعة المؤداة بواسطة مكاتب المحاسبين القانونيين وهذا يفيد الدراسة الحالية في صياغة الاطار العملي لهذه الدراسة.

- الرمحي ( 2004 )، " تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر واجراءات تطبيقه، والوقوف على مدى تطبيقه لدى المصارف الأردنية وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الأسلوب لدى المصارف الأردنية وذلك وصولا إلى نموذج مقترح للتدقيق المبني على المخاطر قابل للتطبيق لدى المصارف الأردنية. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- إن أسلوب التدقيق المبني على المخاطر غير مطبق لدى غالبية المصارف الأردنية.

2- نظام التقييم الذاتي للرقابة غير مطبق لدى غالبية المصارف الأردنية.

3- إن مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر وأساليب تطبيقه غير مفهومة وغير واضحة لدى إدارات المصارف ودوائر التدقيق لديها، لذلك لم يتم تطبيق هذا الأسلوب على الرغم من اقتناع مجالس إدارات هذه المصارف ودوائر التدقيق بجدوى تطبيقه.



- 4- لا تتوفر الكفاءات اللازمة لتطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية والكفاءات الحالية بحاجة إلى تطوير وتأهيل.
- 5- هناك توجهات حالياً لدى عدد من إدارات المصارف نحو تطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر.
- وقد أوصى الباحث بضرورة تطوير أسلوب للتدقيق مبني على المخاطر في المصارف الأردنية ضمن النموذج المقترح لدراسته الى أن يشتمل على كافة مراحل عمليات التدقيق، حيث يتكون النموذج من خمسة أجزاء رئيسية هي:
- 1- بناء خطة إدارة التخطيط السنوية.
  - 2- التخطيط لمهام التدقيق.
  - 3- تنفيذ مهام عملية التدقيق.
  - 4- عرض نتائج التدقيق.
  - 5- تطبيق نظام للتقييم الذاتي للرقابة.
- تم الاستفادة من دراسة الرمحي ( 2004 ) في تحديد المتغير التابع في هذه الدراسة وهو تطوير ادارة المخاطر.

#### ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

- Klein, (2012). "Economic Determinants of Audit Committee Independence".
- تناولت المحددات الاقتصادية المؤثرة على استقلالية لجنة التدقيق، وقد أجريت الدراسة التي قام بها على عينة مكونة من (803) منشأة للسنوات 1991-1993 حيث درست تأثير العوامل الآتية على استقلالية المدقق: معدل النمو، والخسائر، ونسبة المديونية، ونسبة كبار المساهمين (الذين يملكون أكثر من 5% من أسهم الشركة) في لجنة التدقيق، ونسبة أعضاء اللجنة التنفيذيين، ونسبة أعضاء اللجنة الذين يملكون أسهماً في الشركة وعدد أعضاء اللجنة، وتم التعبير عن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق من خلال قياس نسبة الأعضاء الخارجيين في اللجنة، وحجم الشركة، وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

1- هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية ما بين استقلالية لجنة التدقيق وكل من حجم مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة.

2- هناك علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية ما بين استقلالية لجنة التدقيق وكل من معدل النمو، ونسبة كبار المساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من أسهم الشركة في لجنة التدقيق، ونسبة أعضاء اللجنة التنفيذيين.

3- تزداد استقلالية لجنة التدقيق كلما كان أعضاء اللجنة من الأعضاء الخارجيين.

تم الاستفادة من دراسة Klein, (2012) انها تناولت المحددات الاقتصادية المؤثرة على استقلالية لجنة التدقيق، وهذه تفيد الدراسة الحالية في تعزيز توجهاتها البحثية نحو بناء الاطار النظري.

, corporate governance quality and internal control Under the Stephens, ( 2009)

sarbanes oxly regime section302

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر جودة حوكمة الشركة على تقريرها عن أوجه قصور الرقابة الداخلية قبل صدور قانون (Sarbanes Oxly) الذي ألزم الإقرار عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية في ظل القسم 404 للوصول إلى تحديد العوامل التي تؤثر على إفصاح الشركة عن أوجه الضعف الجوهرية بموجب متطلبات القسم 302 من قانون (Sarbanes Oxly)، قبل أن تكون مراجعة الرقابة الداخلية إلزامية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يراجعها المراجعون الرئيسيون في النشاط الصناعي التي لديها لجان مراجعة ذات جودة عالية هي الأكثر قدرة على اكتشاف أوجه قصور الرقابة الداخلية في ظل القسم 302 من قانون (Sarbanes Oxly). كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مدير مالي ذو خبرة مالية ومحاسبية أكثر قدرة على التحديد بدقة أكبر لأوجه قصور الرقابة الداخلية وتصنيفها كضعف مادي التي تعد أقل درجة من أوجه قصور جوهرية.

تم الاستفادة من دراسة Stephens, ( 2009) في أنها حاولت فحص أثر جودة حوكمة الشركة على تقريرها عن أوجه قصور الرقابة الداخلية قبل صدور قانون (Sarbanes Oxly) وهذا يعزز الإطار النظري للدراسة الحالية.

- Zhang, (2007), Audit committee quality, Auditor independence, and internal control weakness

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين جودة لجنة التدقيق، وضعف نظام الرقابة الداخلية، واستقلالية المراجع بعد صدور قانون (Sarbanes Oxly). وقد تناول البحث تعريف المتغيرات، ثم إجراء مقارنة بين مجموعة من الشركات التي تعاني من ضعف في الرقابة الداخلية على أساس القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة، وحجمها، ومستوى أدائها مع مجموعة أخرى لا تعاني من ضعف في الرقابة الداخلية، إذ أخذت عينة تتكون من 208 شركات تعاني من تحريفات مادية في نظام الرقابة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة التدقيق، وضعف نظام الرقابة الداخلية، واستقلالية المدقق، إذ أن الشركة تعاني من ضعف الرقابة الداخلية إذا كانت لجنة المراجعة لديها ذات خبرة مالية ومحاسبية متدنية، أو خبرة مالية غير محاسبية، والمراجعون لديها يتمتعون باستقلالية كبيرة، وهناك تغيير في المراجعين، أي كلما احتوت اللجنة على عدد أكبر من الخبراء الماليين فإنها تصنف ضمن الشركات التي لديها نظام رقابة داخلية قوي.

تم الاستفادة من دراسة Zhang, (2007) في معرفة العلاقة بين جودة لجنة التدقيق، وضعف نظام الرقابة الداخلية، واستقلالية المراجع بعد صدور قانون (Sarbanes Oxly)، وهذا يفيد الدراسة الحالية فيما يتعلق بذلك بالاطار النظري

- Hollis, et al, (2006), The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف والتقارير عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية قبل المراجعات الإلزامية لـ SOX، وكذلك التحقق من العوامل الاقتصادية التي تعرض المنشأة لخطر الرقابة الداخلية والحوافز الإدارية للكشف والتقارير عن عجز نظام الرقابة الداخلية، وذلك بعد توضيح متطلبات القسم 302، والقسم 404 من قانون لجنة Sarbanes-Oxley

التي وافق عليها الكونجرس الأمريكي سنة 2002، إذ أكد الأخير على ضرورة تضمين القوائم المالية للشركة سواء السنوية 10-K أو الدورية 10-Q بتقييم الإدارة عن فاعلية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بالتقارير المالية المنشورة. كما يتطلب هذا القسم أيضاً من مراقب الحسابات إعطاء رأي عن تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية بالتقارير المالية السنوية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج النظرية والعملية أهمها ما يلي:

- 1- بينت أن محددات قصور الرقابة الداخلية لقاعدة عريضة الشركات العامة المسجلة في بورصة الأوراق الأمريكية (SEC)، تُعد مهمة لتطوير تصور عن مشاكل الرقابة الداخلية.
  - 2- أن المنشآت التي تقرر عن قصور الرقابة الداخلية لديها عمليات أكثر تعقيداً التي تمثلت في العديد من قطاعات الأعمال والمبيعات الأجنبية، وأكثر تكلفة أيضاً في الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة، ولديها مخزون كبير وتنمو بمعدل أسرع من المنشآت التي لا تفصح عن ضعف الرقابة الداخلية.
  - 3- إن المنشآت ذات الموارد الأقل استثماراً في الرقابة الداخلية، كما تمثلت في تكرار الخسائر و ضغوط مالية كبيرة، في معظم الأحيان تفصح بشكل أكثر عن مشاكل مع رقابتها الداخلية.
- تم الاستفادة من دراسة (Hollis, et al, (2006) وهذا يفيد الدراسة الحالية في الحديث عن قانون لجنة Sarbanes-Oxley في الإطار النظري.

#### - Staciokas & Rupsys, (2005),” Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على إمكانية التطبيق العملي لوظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة، وذلك من خلال تغطية المواضيع المتعلقة بتفسير وشرح التدقيق الداخلي، والتعرف على وظائفه، ودوره في إدارة المخاطر المحيطة بالمنشأة وعلى مستوى المنشأة ككل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- لقد تطورت وظائف المراجعة الداخلية ونطاق عمله وغاياته بشكل كبير وملحوظ منذ منتصف القرن الماضي، حيث لم تعد وظيفة المراجعة الداخلية تقتصر على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية، وأنها عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية.

2- إن أحد أشكال إدارة المخاطر والمقترح من قبل لجنة دعم المنظمات (COSO) هو إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، ويتكون من سبعة عناصر ( البيئة، تحديد الظروف، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، الاتصال والمعلومات، المراقبة ).

3- تسمح الوظائف الحديثة للمراجعة الداخلية بالتدخل في عملية إدارة المخاطر، فالمراجعة الداخلية يمكن أن تتواجد في جميع مراحل هذه العملية بهدف توفير تأكيد بأن المخاطر الناتجة عن الظروف والأحداث السلبية سوف يتم تحديدها، وسوف يتم تقييمها باستخدام طرق كمية ملائمة وكافية، وأن المخاطر المرتفعة جدا والموافق عليها من الإدارة سوف يتم اكتشافها، والمخاطر الخفيفة التأثير سوف يتم تقييمها ومراقبتها، وأن المعلومات التي تحتاجها عملية إدارة المخاطر سيكون موثوق بها ومتوفرة في الوقت المناسب.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

1- ضرورة استعانة إدارة الشركات بإدارة التدقيق الداخلي لضمان إدارة مخاطر الشركة بالشكل الذي يرتقي إلى المستوى المطلوب.

2- ضرورة استخدام أساليب وآليات حديثة تساعد المدقق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المحتملة ووضع التوصيات اللازمة بشأنها بالإضافة إلى محاولة معالجتها لضمان التقرير عن معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.

تم الاستفادة من دراسة ( Staciokas & Rupsys, 2005 ) في معرفة إمكانية التطبيق العملي لوظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة، وهذا يفيد الدراسة الحالية فيما يتعلق بالتعرف على أثر المراجعة المتكاملة في تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

- (2005) Mangena and Pike, The Effect of Audit Committee Shareholding: Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين لجان التدقيق ومستوى الإفصاح، وذلك من خلال دراسة اثر بعض خصائص أعضاء مالكي أسهم الشركة، وخبراتهم في الشؤون المالية، وقد أجريت الدراسة الميدانية من خلال تقارير الشركات على الشركات المدرجة في بورصة لندن.

اعتمد الباحث على المنهج النظري بتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض والإحصاء الوصفي والتحليلي كأداة إحصائية في جمع وتحليل البيانات. وقد بينت الدراسة النتائج الآتية:

1- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة ومستوى الإفصاح.

2- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الخبرة في الشؤون المالية ومستوى الإفصاح.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اللجان المشكلة ومستوى الإفصاح.

2- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الخبرة في الشؤون المالية وملائمة وموثوقية المعلومات لاتخاذ القرارات التي تواجه الإدارة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على الشفافية في لجان التدقيق.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين لجان التدقيق كركيزة في الحاكمية ومستوى الإفصاح، في ان هدف الدراسة الحالية هو التعرف على اثر المراجعة في تطوير إدارة المخاطر.

**The Influence of Personal Experience on the Problems - Shakir & Nour, (2004),  
Facing Public Auditors (P.As) in Jordan.**

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص طبيعة المشاكل والصعوبات التي يواجهها مراجعو الحسابات في المكاتب المحلية في الأردن وأولويات هذه المشاكل، كذلك هدفت الى معرفة أثر عدد سنوات الخبرة الشخصية للمراجع على طبيعة المشاكل التي يواجهها. وقد تم تقسيم عناصر الخبرة الشخصية للمراجع إلى ثلاثة عناصر عدد سنوات الخبرة والتخصص العلمي والمؤهل الدراسي. واعتبرت هذه العناصر متغيرات مستقلة. أما المتغيرات التابعة فإنها تتمثل بالمشاكل والصعوبات التي يواجهها المراجع والتي حددت بأربع هي: المشاكل المتعلقة بقوانين وأنظمة المهنة، والمشاكل الخاصة بالعلاقة مع جمعية المراجعين وزملاء المهنة، والمشاكل المتعلقة بالعملاء وإدارات الشركات، والمشاكل المرتبطة بالجوانب السلوكية والتربوية للمراجع. وتكون مجتمع الدراسة من مكاتب المراجعة في الأردن أما العينة فكانت العاملين في هذه المكاتب من المحاسبين القانونيين

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تقليص أثر قصر فترة ممارسة المهنة على الجوانب السلوكية للمراجع من خلال توجيه اهتمام جمعية المراجعين إلى إقامة الدورات والندوات التخصصية المكثفة لشرح التجارب والدروس والممارسات السابقة في هذا المجال، إضافة إلى لفت النظر لضرورة قيام الجمعية والجهات المنظمة للمهنة ببث الوعي لدى إدارات الشركات بضرورة التعاون مع المراجعين في مجال توفير المعلومات الضرورية لعملية المراجعة والتي اثبت البحث بأنها في مقدمة المشاكل التي يواجهها المراجع في عمله إضافة إلى مقترحات أخرى تصب في هذا الاتجاه. وقد تم الاستفادة من نتائج دراسة (Shakir & Nour, 2004) فيما يتعلق بالمشاكل والصعوبات التي يواجهها المراجع، كمشاكل من الاهمية التعرف عليها لتحديد توجهات الدراسة الحالية.

### ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- تناولت الدراسة الحالية دور المراجعة المتكاملة في تطوير إدارة مخاطر الشركات الصناعية ، وذلك من خلال دراستها الأثر الذي يلعبه إتساع نطاق عمل المراجع ، والإجراءات التنظيمية لتنفيذ عملية المراجعة، والمتغيرات الديموغرافية للمراجع ( التأهيل العلمي والمهني، وعدد سنوات الخبرة المهنية، والحصول على شهادة مهنية ) في تطوير إدارة المخاطر، والتي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة ، إذ تمحورت حول سعيها لمعرفة العوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة، والعوامل المؤثرة في إختيار مكتب المراجعة ، ودراسة مفاهيم المراجعة المبني على المخاطر ، ومعرفة العوامل المحددة لإتعب المراجعة، والعوامل المؤثرة على إستقلال المراجع ، ودور المراجع الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر.

2- تبني الدراسة لمفهوم حديث نسبياً في البيئة الصناعية الكويتية، إذ يمكن الإستفادة منه لتطوير نظم الرقابة وإدارة المخاطره في الشركات الصناعية الكويتية.

3- تركيز هذه الدراسة على جانب حيوي ألا وهو إدارة المخاطر ، وبالتالي فمن شأنها المساهمة في زيادة وعي العاملين في الشركات الصناعية الكويتية ، وخاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر، التي من شأنها أن تساهم في إتخاذ قرارات عقلانية تصب في مصلحة الشركة.

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة)

1-3 طبيعة الدراسة

2-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-3 أساليب جمع البيانات

4-3 أداة جمع البيانات

5-3 صدق وثبات أداة القياس

6-3 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات



## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة)

يتناول هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، حيث يتضمن وصفا لمجتمع الدراسة والعينة ووحدة التحليل ونوع الدراسة وطبيعتها، وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما تضمن هذا الفصل بيانا للطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليلها.

### 1-3 طبيعة الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، إذ تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات. وذلك لدراسة أثر المراجعة المتكاملة في تحسين إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

### 2-3 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من (27) شركة صناعية كويتية ، قام الباحث بإختيار عينة منه بطريقة عشوائية مكونة من (7) شركات صناعية لتحقيق الغرض من هذه الدراسة، حيث تم تحديد وحدة المعاينة المكونة من مدراء ماليين، ورؤساء أقسامهم، بالإضافة إلى المحاسبين، لغرض ملء أسئلة الاستبانة التي تم توزيعها عليهم. الجدول رقم (1-3) يبين أسماء الشركات الصناعية الكويتية التي تم اختيارها لتشمل عينة الدراسة:

الجدول (1-3)

عينة الدراسة ووحدة المعاينة

وحدة المعاينة			اسم الشركة الصناعية	الرقم
محاسب	رئيس قسم	مدير مالي		
10	2	1	شركة الصناعات المتحدة	1
10	2	1	الشركة الكويتية لصناعة الانابيب	2
10	2	1	شركة الكوت للمشاريع الصناعية	3
10	2	1	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	4
10	2	1	شركة صناعات التبريد والتخزين	5
10	2	1	شركة السكب الكويتية	6
10	2	1	شركة المعادن والصناعات التحويلية	7
70	14	7	المجموع	

المصدر: بورصة الكويت للأوراق المالية، متوفر الكترونياً

<http://www.kuwaitse.com/PORTAL/A/Stock/Companies.aspx>, accessed on

8/5/2012.

أما عينة الدراسة فتم اختيارها من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين، في الشركات الصناعية الكويتية التي تمثل عينة الدراسة والبالغ عددهم (91) مستجيباً، إذ تم توزيع الاستبانات على جميع هؤلاء المستجيبين. ونظراً لانحصار مجتمع الدراسة بهذه الشركات فقد حرص الباحث على استعادة أغلب الاستبانات الموزعة وتم استرداد (87) استبانة وبنسبة (95.6%)

من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وبعد أن تم فرز الاستبيانات تم استبعاد ( 4 ) استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال تعبئة بعضها من المبحوثين، وبذلك استقرت العينة على (83) مستجيباً يمثلون مجتمع الدراسة.

### 3-3 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

أ- المصادر الأولية: وتتمثل في الاستبانة التي تم تطويرها لجمع معلومات عن متغيرات الدراسة ، حيث تم توزيعها على وحدة المعاينة من قبل الباحث، وذلك بهدف الإجابة عليها، ومعالجتها إحصائياً للتأكد من صحة فروضها والخروج بالنتائج والتوصيات.

ب- المصادر الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجعة الأدبية للدراسات السابقة، لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة، وتشمل ما يلي:

(1) الكتب والتقارير والأبحاث المحاسبية، وخاصة التي تبحث في موضوع المراجعة المتكاملة وإدارة المخاطر.

(2) الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع المراجعة المتكاملة وإدارة المخاطر.

(3) رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع المراجعة المتكاملة وإدارة المخاطر.

(4) المعلومات المتوفرة على الإنترنت والمواقع الالكترونية.

### 3-4 أداة جمع البيانات

قام الباحث بتصميم استبانة وتطويرها وحسب ما تقتضيه متغيراتها، إذ غطت الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد أهمية إجابات العينة المبحوثة. وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأثر النسبي لكل فقرة من فقرات الاستبانة، والملحق رقم (1) يبين نموذج الاستبانة كما توزيع على عينة الدراسة.

### 3-5 صدق وثبات أداة القياس

قام الباحث بإخضاع الاستبانة لعدة اختبارات هي:

1- اختبار الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين من أساتذة المحاسبة في الجامعات الاردنية للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة، والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

2- اختبار ثبات الأداة: وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (82.79 %) وهذا مناسب في مثل هذه الاختبارات من اجل اعتماد نتائج هذه الدراسة، كما يلاحظ أن جميع فقرات قيم الفا ( $\alpha$ ) أكبر من النسبة المقبولة (60%) مما يعكس ثبات أداة القياس، وهذا يمثل نسبة مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي، وبنسبة مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للثبات. والجدول رقم (3-2) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (2-3)

قيمة معامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha )

للاتساق الداخلي للمتغيرات المستقلة والتابعة

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا
12-1	إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي	%80.91
24-13	الإجراءات التنظيمية	%77.84
29-25	إعداد الموازنات التقديرية	%82.43
34-30	تحديد المخاطر الداخلية	%85.61
34-1	المعدل العام للثبات	%82.79

وقد قام الباحث أوزان التقييم غطت وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (مؤثر جداً 5 علامات، مؤثر 4 علامات، مؤثر الى حد ما 3 علامات، غير مؤثر علامتان، غير مؤثر جداً علامة واحدة).

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (عالٍ، متوسط، ضعيف) وبناءاً على المعادلة الآتية: (Malhotra, 2004, p: 49)

طول الفئة = (الحد الأعلى للبيد - الحد الأدنى للبيد) / عدد المستويات

وبذلك تكون المستويات كالتالي:  $1.33 = 3/4 = 3/(1-5)$

ضعيفة من (1) - أقل من (2.33).

متوسطة من (2.34) - (3.67).

عالية من (3.68) إلى (5).

### 6-3 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي Mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل مفردة من مفردات فئة الدراسة، كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية للعبارات الواردة في استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري Standard Deviation: لقياس وبيان درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة، حيث أن قيمة الانحراف المعياري القليلة تعني أن تشتت البيانات قليل والعكس صحيح.

2- الإحصاء الوصفي: Descriptive Statistics، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبنوية حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركيز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

3- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وذلك من أجل اختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع وهو تطوير إدارة المخاطر.

4- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو تطوير إدارة المخاطر.

5- كرونباخ ألفا: (Cronpach's Alpha) وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-4 خصائص عينة الدراسة

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة بواسطة أداة الدراسة تم معالجتها من خلال جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يلي عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها:

#### 1-4 خصائص عينة الدراسة

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

أولاً: المؤهل التعليمي

يتبين من خلال الجدول ادناه رقم (4- 1) إن حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) هم الأكثر في عينة الدراسة، حيث بلغ عددهم (57) مستجيباً، وبنسبة بلغت 68.7 %، ثم حملة الشهادة الجامعية المتوسطة (الدبلوم) وشكلوا ما نسبته 19.3 %، ثم جاء حملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) وشكلوا ما نسبته 12.8%. وهذا يدل على أن المديرين الماليين، ورؤساء أقسامهم والمحاسبين، في الشركات الصناعية الكويتية التي تمثل عينة الدراسة لديهم التأهيل العلمي المناسب للقيام بأعمالهم، وهذا مؤشر على إن مجتمع الدراسة مؤهل علمياً للإجابة على أسئلة الدراسة.

الجدول (1-4)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
المؤهل التعليمي	دبلوم متوسط	16	3.19
	بكالوريوس	57	7.68
	ماجستير	7	48.



دكتوراه	3	6.3
المجموع	83	%100

#### ثانياً: الخبرة بالسنوات

يتبين من خلال الجدول ادناه رقم (4- 2) أن الذين خبرتهم بلغت أكثر من 16 سنة شكلوا ما نسبته 33.7 % من حجم العينة المبحوثة، فيما شكل الذين تتراوح خبرتهم ما بين 6- 10 سنوات ما نسبته 27.7 % من حجم العينة المبحوثة، ثم جاء الذين خبرتهم اقل من 5 سنوات وبنسبة بلغت 24.1 %، وشكل الذين تتراوح خبرتهم ما بين 11- 15 سنوات ما نسبته 14.5 % من اجمالي حجم العينة المبحوثة وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة من المديرين الماليين، ورؤساء اقسامهم والمحاسبين، في الشركات الصناعية الكويتية تمتلك خبرات جيدة في مجال العمل تؤهلهم للقيام بالواجبات التي تمليها عليهم طبيعة العمل تنعكس أثارها على مستوى أداءهم، ومما يطمئن الباحث أن لديهم القدرة التي تؤهلهم للقيام في تعبئة الاستبانات الموجهة اليهم.

#### الجدول (2-4)

#### توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة بالسنوات

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
الخبرة بالسنوات	اقل من 5 سنوات	20	1.42
	6- 10 سنوات	23	7.72
	11- 15 سنوات	12	514.
	أكثر من 16 سنة	28	7.33
	المجموع	83	%100

### ثالثاً: الشهادات المهنية

يتبين من خلال الجدول أدناه رقم (4- 3) أن غالبية العينة المبحوثة لا يحملون شهادات المهنية في المحاسبة. وهذا يدل على أن غالبية العينة المبحوثة من المديرين الماليين، ورؤساء اقسامهم والمحاسبين، في الشركات الصناعية الكويتية يحتاجون الى التأهيل التخصصي وإلى ضرورة حصولهم على شهادات مهنية، وذلك لمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء مهنة المحاسبة.

### الجدول (3-4)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %	
الشهادات المهنية	CFA	5	6.5	
	CISA	6	7.3	
	CMA	2	0.2	
	CPA	4	5.0	
	CIA	3	3.4	
	لا يحمل شهادة مهنية		63	75.9
	المجموع		83	%100

### 2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المخصصة لقياس هذا المجال في الإستبانة، والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي)

الترتيب	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ن)
7	عالية	.742	3.68	قدرة المراجع على مراجعة البيانات المالية لإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة تمثيل البنود التي تصورها القوائم المالية	1
3	عالية	.760	4.14	قيام المراجع بتقديم رأيه حول مدى فاعلية تقييم الإدارة لأنظمتها الرقابية الداخلية	2
9	متوسطة	.758	3.65	قيام المراجع بتحديد فرص ارتكاب ممارسات من شأنها تحوير واقعية ما يتم التقرير عنه من معلومات مالية	3
11	متوسطة	.762	3.62	قدرة المراجع على تحديد حجم الأتعاب بناءً على الاتفاق الذي يتم بين العميل ومكتب المراجعة ويكون ذلك وفقاً للزمن الذي ستستغرقه عملية المراجعة ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات	4
2	عالية	.663	4.15	استخدام المراجع مدخل من الأعلى الى الأسفل ( top to down approach ) لتحديد طبيعة الاختبارات اللازمة لفحص نظم الرقابة الداخلية	5
5	عالية	.721	3.70	إمكانية المراجع في الحكم على صلاحية القوائم المالية لتمثيل وقائع العمليات الاقتصادية	6
10	متوسطة	.760	3.63	قدرة المراجع على تحديد مخاطر التلاعب والتقرير عن المخالفات ونقاط الضعف	7

12	متوسطة	.751	3.60	قيام المراجع بالتأكد من مدى صحة قياس العمليات الحسابية وسلامتها	8
1	عالية	.613	4.26	قدرة المراجع على تحديد درجة الموثوقية لنظم الرقابة الداخلية المعمول به في الشركات محل المراجعة لتحديد طبيعة وتوقيت عمليات الفحص اللازمة لأنظمة الرقابة الداخلية	9
8	متوسطة	.751	3.66	امكانية المراجع بفهم طبيعة الشركة بما في ذلك عملياتها وملكيته والهيكل الإداري فيها وأنواع الاستثمارات التي تقوم بها الشركة وتخطط لإجرائها وطريقة هيكل الشركة وكيفية تمويلها.	10
4	عالية	.672	3.85	قدرة المراجع على ممارسة الحكم المهني في تحديد المخاطر الهامة وأن يأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت المخاطر هي مخاطر احتيال أو كانت تتعلق بتطورات اقتصادية أو محاسبية هامة تمت مؤخرًا.	11
6	عالية	.735	3.69	قيام المراجع بفحص أنظمة الرقابة الداخلية والسجلات والدفاتر فحصاً إنتقائياً منظماً للخروج بتصوير حول مدى كفاءة أنظمة الرقابة المعمول بها	12
	عالية	0.724	3.80	المتوسط العام	

تم معالجة هذا المتغير من خلال اثنتي عشرة عبارة حققت وسطا حسابيا عاما (3.80) بانحراف معياري عام (0.724) وبما أن المتوسط الحسابي العام يقع ما بين (3.67-5) فيمكن القول بأن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت بدرجة عالية.

وبلاحظ من الجدول رقم (4-2) أن عبارة قدرة المراجع على تحديد درجة الموثوقية لنظم الرقابة الداخلية المعمول به في الشركات محل المراجعة لتحديد طبيعة وتوقيت عمليات الفحص اللازمة لأنظمة الرقابة الداخلية جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (4.26) وبانحراف معياري (6.13)، تلاها أن استخدام المراجع مدخل من الأعلى الى الأسفل ( top to down approach ) لتحديد طبيعة الاختبارات اللازمة لفحص نظم الرقابة الداخلية بوسط حسابي (4.15) وبانحراف معياري (6.63). ثم جاء بالمرتبة الثالثة قيام المراجع بتقديم رأيه حول مدى فاعلية تقييم الإدارة لأنظمتها الرقابية الداخلية، حيث حققت وسطا حسابيا (4.14) وبانحراف معياري (7.60). وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة التي تؤكد على قدرة المراجع على ممارسة الحكم المهني في تحديد المخاطر الهامة وأن يأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت المخاطر هي مخاطر احتيال أو كانت تتعلق بتطورات اقتصادية أو محاسبية هامة تمت مؤخرا، والجدول يبين بقية النتائج التي تم التوصل اليها. ويرى الباحث أهمية وجود هيكل الرقابة الداخلية يتضمن الرقابة على إعداد القوائم المالية ودقة بياناتها وكذلك توفر القدرة لدى المراجع على تحديد درجة الموثوقية لنظم الرقابة الداخلية المعمول به في الشركات محل المراجعة لتحديد طبيعة وتوقيت عمليات الفحص اللازمة لأنظمة الرقابة الداخلية.

ثانيا: نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات خاصة لبيانات الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارات المخصصة في الإستبانة، وهي على النحو الآتي:

جدول رقم (4- 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة)

الترتيب	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	٢)
9	عالية	.720	3.72	قيام المراجع بالتحقق من مدى تقييد إدارة الشركة بالخطط الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات	13
2	عالية	.741	4.06	عدل المراجع في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح بما يضمن استمرار الشركة وعدم تصفيتها	14
10	متوسطة	.780	3.66	قدرة المراجع على تحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامة العمليات المالية التي يؤديها	15
6	عالية	.765	3.75	قيام المراجع بالتحقق من قيام إدارة الشركة بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى فاعليتها	16
7	عالية	.820	3.74	قدرة المراجع على تضمين وثائق التدقيق مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها وتقييمها عند مستوى البيانات المالية وعناصر الرقابة ذات العلاقة التي حصل على فهم حولها.	17
5	عالية	.747	3.76	قدرة المراجع على التحقق من قدرة إدارة الشركة بأن جميع المخاطر قد تم إدارتها بشكل سليم	18

3	عالية	.694	3.90	قيام المراجع بالتحقق من التزام إدارة الشركة بتنفيذ الأعمال داخل الشركة بالمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة	19
9	عالية	.750	3.71	قدرة المراجع على التحقق من قيام إدارة الشركة في تشكيل لجنة تتولى مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر بالشركة	20
8	عالية	.820	3.73	قدرة المراجع على التحقق من الحصول على موافقة مجلس الإدارة عند تعيين مدير عام، وبعض المدراء التنفيذيين كالمدير المالي ومدير التدقيق الداخلي	21
1	عالية	.657	4.36	قدرة المراجع على فهم العوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك الإطار المطبق في إعداد التقارير المالية.	22
11	متوسطة	.790	3.65	مدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة	23
4	عالية	.731	3.76	قدرة المراجع على التأكد من صحة عمليات الإبلاغ المالي التي تتم في الشركة	24
	عالية	0.751	3.81	المتوسط العام	

تم معالجة هذا المتغير من خلال أنثني عشرة عبارة حققت متوسطا حسابيا عاما (3.98) وبانحراف معياري (578)، وبما أن المتوسط الحسابي العام يقع ما بين (3.67-5) فيمكن القول بان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت بدرجة عالية.

ويبين الجدول أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم ( 22 ) وهي أن " قدرة المراجع على فهم العوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية

بما في ذلك الإطار المطبق في إعداد التقارير المالية المطبق " بمتوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (657)، وجاء بعدها في المرتبة الثانية عدل المراجع في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح بما يضمن استمرار الشركة وعدم تصفيتها، وهي الفقرة رقم (14) بمتوسط حسابي (4.06) وبانحراف معياري (741)، تلاها العبارة التي تؤكد على أهمية قيام المراجع بالتحقق من التزام إدارة الشركة بتنفيذ الأعمال داخل الشركة بالمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة، بمتوسط حسابي (3.9) وبانحراف معياري (694)، وقد جاء في المرتبة الرابعة قدرة المراجع على التأكد من صحة عمليات الإبلاغ المالي التي تتم في الشركة، بمتوسط حسابي (3.75) وبانحراف معياري (865) والجدول يبين بقية النتائج التي تم التوصل إليها.

ويرى الباحث أهمية قيام الإدارة باختيار مراجعي الحسابات بحيث يكون لديه القدرة على فهم العوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك الإطار المطبق في إعداد التقارير المالية، وكذلك ضرورة وجود دقة في تفويض العمليات والأنشطة لموظفي الرقابة الداخلية، وأهمية أن ترتبط إدارة الرقابة الداخلية بالإدارة العليا مباشرة.

ثالثاً: نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغير التابع: تطوير إدارة المخاطر

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع ( تطوير إدارة المخاطر)

والجدول التالي (4- 6) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تطوير إدارة المخاطر

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
إعداد الموازنات التقديرية				
25	المعلومات الواردة في الموازنة التقديرية تفيد متخذي القرار عند اتخاذ قراراتهم	4.230	.765	عالية



26	التقليل من خطر وجود الأخطاء في الموازنة التقديرية	4.507	.589	عالية
27	وفاء الموازنة التقديرية بالمتطلبات ومسايرتها للمعايير المنصوص عليها قانوناً	3.892	.861	عالية
28	يتم إعداد تقارير الموازنة التقديرية بالوقت المناسب	4.415	.808	عالية
29	امكانية تحديد التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال	4.292	.744	عالية
	المتوسط العام	4.207	0.781	عالية
تحديد المخاطر الداخلية				
30	التقليل من الأخطاء التي يرتكبها المدبرون أو سوء الإدارة في الشركة	4.553	.500	عالية
31	زيادة يقظة الإدارة وتدخلها في الوقت المناسب في مواجهة المشاكل واستغلال الظروف المواتية	4.538	.532	عالية
32	عمل الإدارة كفريق منسجم في تحقيق أهداف وغايات الشركة	4.600	.524	عالية
33	قيام المستثمر بتحديد درجة المخاطر التي يمكنه تحميلها	4.630	.486	عالية
34	وجود درجة من التوازن بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر	4.753	.434	عالية
	المتوسط العام	4.614	0.495	عالية

تراوحت المتوسطات الحسابية للمتغير التابع (تطوير إدارة المخاطر) ما بين (3.892 - 4.753) ( وأن العبارة رقم ( 34 ) والتي تنص على " وجود درجة من التوازن بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (27) والتي تنص على أن " وفاء الموازنة التقديرية بالمتطلبات ومسايرتها للمعايير المنصوص عليها قانوناً " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( 3 ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

أما المتوسطات الحسابية لإعداد الموازنات التقديرية، فقد جاءت العبارة رقم ( 26 ) والتي تنص على " التقليل من خطر وجود الأخطاء في الموازنة التقديرية " في المرتبة الأولى بين متوسطات الإجابات وبتوسط حسابي بلغ (4.507)، وجاءت العبارة رقم ( 28 ) في المرتبة الثانية وتنص على " يتم إعداد تقارير الموازنة التقديرية بالوقت المناسب " وبتوسط حسابي بلغ ( 4.415 )، في حين أن العبارة رقم ( 29 ) جاءت في المرتبة الثالثة وتنص على " امكانية تحديد التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال "، وبلغ متوسطها الحسابي ( 4.292 )، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم ( 25 ) وتنص على " المعلومات الواردة في الموازنة التقديرية تفيد متخذي القرار عند اتخاذ قراراتهم " وبتوسط حسابي بلغ (4.230)، وجاءت أخيراً العبارة رقم ( 27 ) وتنص على " وفاء الموازنة التقديرية بالمتطلبات ومسايرتها للمعايير المنصوص عليها قانوناً " وبتوسط حسابي بلغ ( 3.892 ) .

أما المتوسطات الحسابية للالتزام بمعايير الأداء فقد جاءت العبارة رقم ( 34 ) والتي تنص على " وجود درجة من التوازن بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر " في المرتبة الأولى بين متوسطات الإجابات وبتوسط حسابي بلغ ( 4.753 )، وجاءت العبارة رقم ( 33 ) في المرتبة الثانية وتنص على " قيام المستثمر بتحديد درجة المخاطر التي يمكنه تحميلها " وبتوسط حسابي بلغ ( 4.630 )، في حين أن العبارة رقم ( 30 ) جاءت في المرتبة الثالثة وتنص على " التقليل من الأخطاء التي يرتكبها المديرون أو سوء الإدارة في الشركة "، وبلغ متوسطها الحسابي ( 4.600 )، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم ( 30 ) وتنص على أن " التقليل من الأخطاء التي يرتكبها المديرون أو سوء الإدارة في الشركة " وبتوسط حسابي بلغ ( 4.553 ) . وجاءت أخيراً العبارة رقم ( 31 ) وتنص على " زيادة يقظة الإدارة وتدخلها في الوقت المناسب في مواجهة المشاكل واستغلال الظروف المواتية " وبتوسط حسابي بلغ (4.538) .

ويرى الباحث ضرورة أن تقوم إدارة الشركة بتقييم مخاطر إعداد القوائم المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الأسباب التي تؤدي إلى وجود تلك المخاطر، وأن تقوم بتقدير المخاطر المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية في ظل ظروف بيئة الرقابة، التي تساعد على تحقيق الفعالية في مكونات هيكل الرقابة الداخلية الأخرى.

وتعكس هذه النتائج التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الأهمية المرتفعة للمؤشرات السابقة الذكر مجتمعة في تطوير إدارة المخاطر.

### 3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) =  $\alpha$  ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Regression ) لمعرفة أثر إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (7-4) ما يلي:

الجدول (7-4)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Regression ) لتأثير إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر

المتغير المستقل	Sig.	R <sup>2</sup>	B	F	القرار الإحصائي
إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي	0.000	.468	3.894	18.47	رفض الفرضية العدمية

مستوى المعنوية (  $\alpha = 0.05$  ) والقيمة الجدولية ل  $F = 2.29$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (7-4) أن قيمة F المحسوبة هي ( 18.47 ) فيما بلغت قيمتها الجدولية ( 2.29 )، ومقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية،

لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية "، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين في المتغيرات المستقلة ( $R^2$ ) يفسر ما نسبته (468. ) من التباين في المتغير التابع وهو تطوير إدارة المخاطر. وباستخدام تحليل التباين (Anova) لمعرفة أثر إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (8-4) هذه النتائج.

#### الجدول (8-4)

نتائج تحليل التباين (Anova) لأثر إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي	بين المجموعات	.547	2	6.398	3.92	.000	رفض الفرضية العدمية
	داخل المجموعات	19.720	81				
	التباين الكلي	20.267	83				

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (8-4) أن قيمة F المحسوبة هي (6.398) وقيمتها الجدولية (3.92) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من 5%.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك لمعرفة أثر إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-9) هذه النتائج.

الجدول (4-9)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية

المتغير التابع	Sig.	R <sup>2</sup>	T المحسوبة	T الجدولية	القرار الإحصائي
إعداد الموازنات التقديرية	.000	.417	6.87	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-9) أن قيمة T المحسوبة هي (6.87) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)،

وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية"، إذ بلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفراً وهي أقل من 5%.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك لمعرفة أثر إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-10) هذه النتائج.

الجدول (4- 10)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية

المتغير التابع	Sig.	R <sup>2</sup>	T المحسوبة	T الجدولية	القرار الإحصائي
تحديد المخاطر الداخلية	.000	.388	2.97	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 10) أن قيمة T المحسوبة هي (2.97) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية،

لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " هناك أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية"، إذ بلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفراً وهي أقل من 5%.

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية".

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Regression ) لمعرفة أثر الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-11) ما يلي:

الجدول (4-11) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Regression ) لتأثير الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر

المتغير المستقل	Sig.	R <sup>2</sup>	B	F	القرار الإحصائي
الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة	0.000	.424	3.894	12.14	رفض الفرضية العدمية

مستوى المعنوية ( $\alpha = 0.05$ ) والقيمة الجدولية ل  $F = 2.29$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-11) أن قيمة F المحسوبة هي (12.14) فيما بلغت قيمتها الجدولية (2.29)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين في المتغيرات المستقلة ( $R^2$ ) يفسر ما نسبته (42.4) من التباين في المتغير التابع وهو تطوير إدارة المخاطر.

وباستخدام تحليل التباين (Anova) لمعرفة أثر الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-12) هذه النتائج.

الجدول (4-12)

نتائج تحليل التباين (Anova) لأثر الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة	بين المجموعات	1.555	2	5.617	3.92	.000	رفض الفرضية العدمية
	داخل المجموعات	18.710	81				
	التباين الكلي	20.265	83				



يتبين من البيانات الواردة بالجدول (4-12) أن قيمة F المحسوبة هي (5.617) وقيمتها الجدولية (3.92) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من 5%.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك لمعرفة أثر الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-13) هذه النتائج.

الجدول (4-13)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية

المتغير التابع	Sig.	R <sup>2</sup>	T المحسوبة	T الجدولية	القرار الإحصائي
إعداد الموازنات التقديرية	.000	.452	5.52	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 13) أن قيمة T المحسوبة هي (5.52) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية"، إذ بلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفرًا وهي أقل من 5%.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك لمعرفة أثر الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-14) هذه النتائج.

الجدول (4- 14)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية

المتغير التابع	Sig.	R <sup>2</sup>	T المحسوبة	T الجدولية	القرار الإحصائي
تحديد المخاطر الداخلية	.000	.388	3.76	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 14 ) أن قيمة T المحسوبة هي (3.76) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية"، إذ بلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفراً وهي أقل من 5%.

ثالثاً: الفرضية الرئيسة الثالثة :

تنص هذه الفرضية على أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة المتكاملة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمراجع (التأهيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية).

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، وذلك لمعرفة وجود فروق في تأثير المراجعة المتكاملة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمراجع (التأهيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية).

وتنص قاعدة القرار على أنه رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة

F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية ومستوى المعنوية Sig. اقل من 0.05.

أولاً: التأهيل العلمي

الجدول (4- 15 )

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى التأهيل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية S ig	النتيجة
التأهيل العلمي	بين المجموعات	11.782	4	1.777	3.84	.116	لا يوجد فروقات
	داخل المجموعات	136.989	78				
	التباين الكلي	148.771	82				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 15) أن قيمة F المحسوبة هي (1.777) في حين بلغت قيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المراجعة المتكاملة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمراجع تعزى للتأهيل العلمي، وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية (.116). وهي قيمة أكبر من 5%.

ثانياً: عدد سنوات الخبرة

الجدول (4- 16)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى عدد سنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية S ig	النتيجة
عدد سنوات الخبرة	بين المجموعات	6.135	3	2.678	3.84	.111	لا يوجد فروقات
	داخل المجموعات	142.636	79				
	التباين الكلي	148.771	82				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 16 ) أن قيمة F المحسوبة هي (2.678) في حين بلغت قيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المراجعة المتكاملة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمراجع تعزى لعدد سنوات الخبرة. وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (0.111) وهي قيمة أكبر من 5%.

ثالثاً: الشهادات المهنية

الجدول (4- 17 )

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الشهادات المهنية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
الشهادات المهنية	بين المجموعات	1.464	5	1.213	3.84	.305	لا يوجد فروقات
	داخل المجموعات	126.373	77				
	التباين الكلي	127.836	82				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 17 ) أن قيمة F المحسوبة هي (1.213) في حين بلغت قيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المراجعة المتكاملة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمراجع تعزى للشهادات المهنية. وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (0.305) وهي قيمة أكبر من 5%.

## الفصل الخامس النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة، وذلك وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

#### 1-5 النتائج

أظهرت نتائج التحليل واختبار الفرضيات، ما يلي:

أولاً: تأثير إتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر أشارت نتائج الدراسة الى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، كذلك تبين أن هناك أثر لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية"، وأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية. كذلك بينت النتائج المراجعة المتكاملة تزيد من قدرة المراجع على تحديد درجة الموثوقية لنظم الرقابة الداخلية المعمول به في الشركات محل المراجعة لتحديد طبيعة وتوقيت عمليات الفحص اللازمة لأنظمة الرقابة الداخلية، وهي تحسن من قدرة المراجع على استخدام مدخل من الأعلى الى الأسفل (top to down approach) لتحديد طبيعة الاختبارات اللازمة لفحص نظم الرقابة الداخلية. كما أن المراجعة المتكاملة تجعل المراجع قادراً على تقديم رأيه حول مدى فاعلية تقييم الإدارة لأنظمتها الرقابية الداخلية، وتزيد من قدرته على ممارسة الحكم المهني في تحديد المخاطر الهامة، وتدفعه لأن يأخذ بعين الاعتبار

فيما إذا كانت المخاطر هي مخاطر احتيال أو كانت تتعلق بتطورات اقتصادية أو محاسبية هامة تمت مؤخراً. فضلا عن أن المراجعة المتكاملة تدفع المراجع الى القيام بفحص أنظمة الرقابة الداخلية والسجلات والدفاتر فحسباً إنتقادياً منظماً للخروج بتصور حول مدى كفاءة أنظمة الرقابة المعمول بها.

ثانياً: تأثير الإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر أشارت نتائج الدراسة الى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، كذلك تبين أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية، وأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على إعداد الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الكويتية. وأن هناك أثر للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة في ظل المراجعة المتكاملة على تحديد المخاطر الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية.

كذلك بينت النتائج أن المراجعة المتكاملة تزيد من قدرة المراجع على فهم العوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك الإطار المطبق في إعداد التقارير المالية المطبق، وتبين أيضاً أن المراجعة المتكاملة تسهم في قيام المراجع بتقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح بعدل وبما يضمن استمرار الشركة وعدم تصفيتها.

كما تبين أن المراجعة المتكاملة تدفع المراجع الى التحقق من التزام إدارة الشركة بتنفيذ الأعمال داخل الشركة بالمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة، وقيامه بالتأكد من صحة عمليات الإبلاغ المالي التي تتم في الشركة، اضافة الى زيادة قدرته في التحقق من قدرة إدارة الشركة بأن جميع المخاطر قد تم إدارتها بشكل سليم.



ثالثاً: الفروق في أثر المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية

1- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المراجعة المتكاملة عند تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للتأهيل العلمي.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى لعدد سنوات الخبرة.

3- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للشهادات المهنية.

## 2-5 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات سعياً لإدراك الشركات الصناعية لأثر المراجعة المتكاملة في تطوير إدارة المخاطر، وهذه التوصيات هي:

أولاً: التأكيد على أهمية المراجعة المتكاملة في عمل المراجع الخارجي لاتساع نطاقها وشمولها مهام إضافية في عمل المراجع ولأثرها الواضح على تطوير إدارة المخاطر، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

- أ- قيام المراجع بالتأكد من مدى صحة قياس العمليات الحسابية وسلامتها.
- ب- قيام المراجع بتحديد حجم الأتعاب بناءً على الاتفاق الذي يتم بين العميل ومكتب المراجعة.
- ج- قيام المراجع بتحديد حجم الأتعاب وفقاً للزمن الذي تستغرقه عملية المراجعة ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات.
- د- قيام المراجع بتحديد مخاطر التلاعب والتقارير عن المخالفات ونقاط الضعف.
- هـ- العمل على منح المراجع القدرة الكافية في الحكم على صلاحية القوائم المالية لتمثيل وقائع العمليات الاقتصادية.

ثانياً: التأكيد على أهمية قيام المراجع بالإجراءات التنظيمية والخطوات والأساليب المدروسة للخروج برأي فني محايد حول مدى عدالة تمثيل القوائم المالية، ومدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لتأثيرها الواضح على تطوير إدارة المخاطر، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- قيام المراجع بالتأكد مدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة.  
ب- التأكد من قدرة المراجع على تحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامة العمليات المالية التي يؤديها.

ج- قيام المراجع بالتحقق من قيام إدارة الشركة في تشكيل لجنة تتولى مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر بالشركة.

د- قيام المراجع بالتحقق من مدى تقييد إدارة الشركة بالخطط الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات.

هـ- قيام المراجع بالتحقق من حصول مجلس الإدارة على الموافقة عند تعيين مدير عام، وبعض المدراء التنفيذيين كالمدير المالي ومدير التدقيق الداخلي.

ثالثاً: الاستمرار بإجراء مزيد من البحوث المستقبلية في مجال الدراسة الحالية، لكونها يمكن أن تساهم في إثراء هذا الموضوع، ولذا يقترح الباحث التوجهات الآتية لأبحاث مستقبلية:

أ- تصميم أخلاقيات مهنة المراجعة وأثرها في جودة عملية المراجعة.  
ب- التوافق بين معايير المراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الخارجية لتطوير إدارة المخاطر.  
ج- إجراء دراسات وأبحاث تركز على المراجعة المتكاملة ودورها في تحسين جودة التقارير المالية.

د- التركيز على إجراء أبحاث ودراسات حول المراجعة المتكاملة للشركات في ظل البيئة التكنولوجية.

هـ- يوصي الباحث بإجراء دراسات وأبحاث حول نفس الموضوع الذي تطرقت إليه الدراسة الحالية وبنفس المتغيرات البحثية وذلك بهدف التأكد من مدى مطابقتها للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بلعجوز، حسين، (2005)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي 6-7 يناير 2005.
- التويجري، عبد الرحمن، والنافاعي حسين، (2008) ، " جودة خدمات المراجعة : دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين " ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والتجارة ، المجلد 22 ، عدد 1 ، ص ص 219-255.
- التميمي، هادي، ( 2004 ). مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الجعافره، محمد، (2008)، " مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- جمعة أحمد ، (2005)، " المدخل إلى التدقيق الحديث، "الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خليفة محمد، (2003)، "إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الإقتصادية في التأثير على القوائم المالية، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص123.
- دحدوح، حسين أحمد، " دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 24 - العدد الأول - 2008، ص266.
- درويش محمد، (2009)، دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

- دهمش، نعيم. (2000). "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية". مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، ص ص 203-268.
- دهمش نعيم، وأبو زر عفاف، (2005)، " أخلاقيات المحاسبة الإبداعية، عرض وتحليل، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول، المنعقد خلال الفترة 29- 31، آذار، 2005، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن.
- الرحيلي، عوض، (2008)، " لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 22- العدد 1، ص 180-197.
- الرمحي، زاهر، (2004)، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- شاوشي، كهينة طاهر (2011): دور لجان المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية - دراسة تطبيقية في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول، ص ص 232-258.
- شواربي، عبد الحميد، وعبد الحليم، احمد، (2008)، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- عبد الله، تامر فايق يعقوب، (2011)، تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة في التمويل كلية الأعمال، قسم التمويل، جامعة عمان العربية، عمان.
- عبدالله، خالد، (2012)، " علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية"، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن.
- عبد الله، شاهين علي، (2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
- عقل، مفلح، (2006)، وجهات نظر مصرفية: الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.
- عيسى، سمير، (2008)، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات - مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 مجلد 45.

- فهمي، أحمد، (2010)، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
- القاضي، حسين، (2008). التدقيق مدخل نظري، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- القبطان، محمد، (2006)، " قواعد المراجعة في أعمال البنوك"، دار النصر للنشر القاهرة.
- قطب، أحمد، والخطار، خالد، (2004)، " العوامل المؤثرة في تحديد اتعاب مراجعة الحسابات، دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر. جامعة قطر.
- لطفي، أمين السيد أحمد، (2002) المراجعة في عالم متغير. القاهرة: دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع.
- المدهون إبراهيم، (2011)، " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.
- مطر، محمد، (2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع.
- معارفي، فريدة، وصالح، مفتاح، (2010)، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر- الواقع والآفاق، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة.
- الميداني، محمد امين، (2002) أسواق رأس المال، المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب في إدارة الأعمال.
- نجار، فريد راغب، (2010)، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- النوايسة محمد ، (2008)، " الحكم على أداء المدقق الخارجي في الأردن في ضوء بعض العوامل الشخصية"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 11 ، العدد 1 ، ص 37-58.
- النوايسة، محمد، (2006)، "العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الثالث، المجلد الثاني، ص 390-415.

- نور، أحمد، (2007)، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الطبعة الثانية، بيروت: الدار الجامعية، لبنان.
- هندي، منير إبراهيم، (2003)، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
- هوشيار، معروف، (2003)، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- Archambeault, Deborah S., (2002). " **The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases** " , USA: Prentice-Hall International, Inc.
  
- Fadzly Mohamed , and Zauwiyah Ahmad ,(2004),” Audit Expectation Gap: The Case of Malaysia “ , Managerial Auditing Journal , Vol. 19, No. 7, PP: 897-915.
  
- Ernst & Young, (2012),” The Sarbanes Oxley Act at 10 : Enhancing the Reliability of Financial Reporting and Audit Quality”, On line available at.  
[http://www.ey.com/publication/vwLUAssets/The\\_SarbanesOxley\\_Act\\_at\\_10\\_Enhancing\\_the\\_reliability\\_of\\_financial\\_reporting\\_and\\_audit\\_quality/\\$File/JJ0003.pdf](http://www.ey.com/publication/vwLUAssets/The_SarbanesOxley_Act_at_10_Enhancing_the_reliability_of_financial_reporting_and_audit_quality/$File/JJ0003.pdf), accessed on 7/12/2012, p 1,2
  
- Ferdinand A. Gul, (2003), “Banker’s Perception of Factors Affecting Auditor Independence”, Accounting Auditing and Accountability Journal, Vol. (12), No.( 2), PP. 40-51.
  
- Griffin A. Paul & Lont H. David, (2007),” An Analysis of Audit Fees Following the Passage of Sarbanes Oxley”, **Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics** , Vol. 14, No 3, P: 161-192

- Hollis Ashbaugh-Skaife, Daniel W. Collins and William R. Kinney, Jr.,(2006) " **The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 221, Issue. 5. p: 39-44.

- Lasher William, (2008),” **Practical Financial Management**”, 5<sup>th</sup> edition, Thomsom South-Western, USA.

-Malhotra, N. K. (2004), **Marketing research**, New Jersey: Prentice Hall.

- Mangena, M. and Pike, R. (2005). "The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures". **Accounting and Business Research**. Vol.35. No.4 .pp.327-549.

- Office of Economic Analysis, United States Securities and Exchange Commission, (2009),” **Study of Sarbanes Oxley Act of 2002 Section 404, Internal Control Over Financial Reporting Requirement**, on line available at.

[pcaobus.org/Rules/ Rulemaking/ Docket 021/2007-06-12\\_Release\\_No\\_2007-005A\\_.pdf](http://pcaobus.org/Rules/Rulemaking/Docket%20021/2007-06-12_Release_No_2007-005A_.pdf), accessed on 1/10/2012.



- Pagach P. Donald,& Warr S. Richard,(2010),” The Effects of Enterprise Risk Management on Firm Performance”. Journal of Social Science research , Available on line at , [papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1155218](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1155218), accessed on 7/11/2012.
  
- PCAOB Release No. 2007-005A (2007) , An Audit of Internal Control Over Financial Reporting That is Integrated With An Audit of Financial Statements and Related Independence Rule and Conforming Amendments, on line available at , [pcaobus.org/Rules/Rulemaking/Docket 021/2007-06-12\\_Release\\_No\\_2007-005A\\_.pdf](http://pcaobus.org/Rules/Rulemaking/Docket%20021/2007-06-12_Release_No_2007-005A_.pdf), accessed on 1/10/2012.
  
- Public Company Accounting Oversight Board –PCAOB-, 2012, An Audit of internal control over financial reporting that is integrated with an audit of financial statements :Guidance for auditors of smaller public companies, on line available at; <http://pcaobus.org/Standards/Auditing/Documents/AS5/Guidance.pdf> , accessed on 6/3/2012 PP 9-10.
  
- Richard S. Savich, (2006)." Cherry Picking Sarbanes-Oxley ". **Journal of accountancy**. Vol. 21, pp 71-89.
  
- Shakir, Munir. Nour, Abdul Naser(2003). The Influence of Personal Experience on the Problems Facing Public Auditors (P.As.) in Jordan, Dirasat Administrative Sciences ,Vol.(31),No.(1), 2004, pp 189- 208

- Selim, G. & McNamee, D. (2001), “ Risk Management and internal auditing: what are the essential building blocks for a successful paradigm change” international Journal of Auditing, Vol. 3 No, 2, Pp. 55-147
  
- Staciokas, Romas, & Rupsys, Rolandas,(2005),” **Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management”** , **Engineering Economics Scientific Journal**, Kaunas University of Technology ,Vol 42, No2 , pp 20 -25.
  
- Stephens, A. (2009), "**corporate governance quality and internal control Under the sarbanes oxly regime section302**" Unpublished Doctoral Dissertation, the university of Arizona,.
  
- Zhang Y., (2007),"**Audit committee quality, Auditor independence, and internal control weakness**, "Journal of Accounting and Public Policy", volume 26, Issue3, p 300 – 327.

### ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- بورصة الكويت للاوراق المالية ، متوفر الكترونياً

<http://www.kuwaitse.com/PORTAL/A/Stock/Companies.aspx>, accessed on  
8/5/2012.

- جمعية الشفافية الكويتية، (2012)، رصد أحوال الشفافية في البورصة ملف مارس، متوفر على

الإنترنت، ”<http://www.shafafeyah.org/mkportal/upload/rased/2012/3/24.doc>”  
accessed on 5/7/2012.

- دليل التدقيق العام، (2012) ، متوفر على الإنترنت ،

[http://www.arabosai.org/upload/rapport/rapport\\_114\\_ar.pdf](http://www.arabosai.org/upload/rapport/rapport_114_ar.pdf), accessed on  
1/7/2012

## الملاحق

الملحق رقم ( 1 )

نموذج الاستبانة

جامعة عمان العربية

كلية الاعمال

قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،

استبانة حول موضوع:

أثر المراجعة المتكاملة في تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على " أثر المراجعة المتكاملة في تطوير إدارة المخاطر في الشركات

الصناعية "، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما

بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي وهذه الدراسة فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث

عبد الرزاق خلف عبدالله

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- التأهيل العلمي	دبلوم متوسط <input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه <input type="checkbox"/>
2- سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل <input type="checkbox"/> 6-10 سنوات <input type="checkbox"/> 11-15 سنة <input type="checkbox"/> 16 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
3- الشهادات المهنية	CFA <input type="checkbox"/> CISA <input type="checkbox"/> CIA <input type="checkbox"/> CPA <input type="checkbox"/> CIA <input type="checkbox"/> أخرى <input type="checkbox"/>

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات الواردة في هذه الاستبانة وبيان مدى موافقتكم عن كل منها على المقياس المحاذاي، وذلك بوضع إشارة ( √ ) إزاء الجواب المناسب.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $\alpha = 0.05$  ) لإتساع نطاق عمل المراجع الخارجي في ظل المراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

التسلسل	العبرة	مؤثر جداً	مؤثر	مؤثر الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر جداً
1	قدرة المراجع على مراجعة البيانات المالية لإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة تمثيل البنود التي تصورها القوائم المالية					
2	قيام المراجع بتقديم رأيه حول مدى فاعلية تقييم الإدارة لأنظمتها الرقابية الداخلية					

				قيام المراجع بتحديد فرص ارتكاب ممارسات من شأنها تحوير واقعية ما يتم التقرير عنه من معلومات مالية	3
				قدرة المراجع على تحديد حجم الأتعاب بناءً على الاتفاق الذي يتم بين العميل ومكتب المراجعة ويكون ذلك وفقاً للزمن الذي ستستغرقه عملية المراجعة ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات	4
				استخدام المراجع مدخل من الأعلى الى الأسفل (top to down approach) لتحديد طبيعة الاختبارات اللازمة لفحص نظم الرقابة الداخلية	5
				إمكانية المراجع في الحكم على صلاحية القوائم المالية لتمثيل وقائع العمليات الاقتصادية	6
				قدرة المراجع على تحديد مخاطر التلاعب والتقرير عن المخالفات ونقاط الضعف	7
				قيام المراجع بالتأكد من مدى صحة قياس العمليات الحسابية وسلامتها	8
				قدرة المراجع على تحديد درجة الموثوقية لنظم الرقابة الداخلية المعمول به في الشركات محل المراجعة لتحديد طبيعة وتوقيت عمليات الفحص اللازمة لأنظمة الرقابة الداخلية	9
				إمكانية المراجع بفهم طبيعة الشركة بما في ذلك عملياتها وملكيته والهيكل الإداري فيها وأنواع الاستثمارات التي تقوم بها الشركة وتخطط لإجرائها وطريقة هيكل الشركة وكيفية تمويلها.	10
				قدرة المراجع على ممارسة الحكم المهني في تحديد المخاطر الهامة وأن يأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت المخاطر هي مخاطر احتيال أو كانت تتعلق بتطورات اقتصادية أو محاسبية هامة تمت مؤخراً.	11
				قيام المراجع بفحص أنظمة الرقابة الداخلية والسجلات والدفاتر فحصاً إنتقادياً منظماً للخروج بتصور حول مدى كفاءة أنظمة الرقابة المعمول بها	12

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإجراءات التنظيمية للمراجعة المتكاملة على تطوير إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

التسلسل	العبرة	مؤثر جداً	مؤثر	مؤثر الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر جداً
13	قيام المراجع بالتحقق من مدى تقييد إدارة الشركة بالخطط الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات					
14	عدل المراجع في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح بما يضمن استمرار الشركة وعدم تصفيتها					
15	قدرة المراجع على تحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامة العمليات المالية التي يؤديها					
16	قيام المراجع بالتحقق من قيام إدارة الشركة بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى فاعليتها					
17	قدرة المراجع على تضمين وثائق التدقيق مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها وتقييمها عند مستوى البيانات المالية وعناصر الرقابة ذات العلاقة التي حصل على فهم حولها.					
18	قدرة المراجع على التحقق من قدرة إدارة الشركة بأن جميع المخاطر قد تم إدارتها بشكل سليم					
19	قيام المراجع بالتحقق من التزام إدارة الشركة بتنفيذ الأعمال داخل الشركة بالمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة					
20	قدرة المراجع على التحقق من قيام إدارة الشركة في تشكيل لجنة تتولى مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر بالشركة					

					21	قدرة المراجع على التحقق من الحصول على موافقة مجلس الإدارة عند تعيين مدير عام، وبعض المدراء التنفيذيين كالمدير المالي ومدير التدقيق الداخلي
					22	قدرة المراجع على فهم العوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك الإطار المطبق في إعداد التقارير المالية المطبق.
					23	مدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة
					24	قدرة المراجع على التأكد من صحة عمليات الإبلاغ المالي التي تتم في الشركة

### المتغير التابع: تطوير إدارة المخاطر

التسلسل	العبرة	مؤثر جداً	مؤثر	مؤثر الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر جداً
إعداد الموازنات التقديرية						
25	المعلومات الواردة في الموازنة التقديرية تفيد متخذي القرار عند اتخاذ قراراتهم					
26	التقليل من خطر وجود الأخطاء في الموازنة التقديرية					
27	وفاء الموازنة التقديرية بالمتطلبات ومسايرتها للمعايير المنصوص عليها قانوناً					
28	يتم إعداد تقارير الموازنة التقديرية بالوقت المناسب					
29	امكانية تحديد التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال					
تحديد المخاطر الداخلية						
30	التقليل من الأخطاء التي يرتكبها المدبرون أو سوء الإدارة في الشركة					
31	زيادة يقظة الإدارة وتدخلها في الوقت المناسب في مواجهة المشاكل واستغلال الظروف المواتية					
32	عمل الإدارة كفريق منسجم في تحقيق أهداف وغايات الشركة					
33	قيام المستثمر بتحديد درجة المخاطر التي يمكنه تحملها					
34	وجود درجة من التوازن بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر					

انتهت الاستبانة شاكرًا لكم تعاونكم



الملحق رقم ( 2 )  
أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الرتبة الأكاديمية والاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	جامعة عمان العربية
2	الدكتور قاسم العواقله	جامعة ال البيت
3	الدكتور عثمان النبالي	جامعة الإسراء
4	الدكتور زهير حدرب	جامعة البلقاء التطبيقية
5	الدكتور طارق ضرغام	جامعة عمان العربية